من مَسَائِلِ المشْكِل الصّرفيّ في الحديث النّبويّ بين الصّنعة ومُراعاة المعنى
(عُقُود الزّبَرْجَد أنموذجاً)

بقلم الدكتور

محمد بن علي بن علي خيرات دغريري

أستاذ النّحو والصّرف المشارك قسم اللّغة والنّحو والصّرف

كليّة اللّغة العربيّة ـ جامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرّمة ـ المملكة العربية السعودية.

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م

الجزء الرابع (إصدار يونيو)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

من مَسَائِلِ المشْكِل الصّرفيّ في الحديث النّبويّ
بين الصّنعة ومُراعَاة المعنى (عُقُود الزّبَرْجَد أنموذجاً)

محمد بن علي بن علي خيرات دغريري

قسم اللّغة والنّحو والصّرف ـ كليّة اللّغة العربيّة ـ جامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرّمة ـ المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : Dr.m.daghriri@gmail.com

الملخص

الدّراسات الصّرفيّة القائمة على دَرْس الحديث النّبويّ الشّريف قليلة إذا ما قُورنت بالدّراسات النّحويّة القرآنيّة. وقد عُني طائفة من النّحاة بالتّصنيف فيما وَسَمُوه بالمُشكل الصّرفي في الحديث النّبويّ؛ فتصدّى فريق منهم لدَفع هذا المُشكل.

وهذا البحث يعالج ما أطلق عليه بعض النّحاة في مصنّفاتهم (المُشكل في إعراب الحديث النّبويّ) المتعلّق منها بالدّرس الصّرفيّ ، لأحاديث مختارة من كتاب (عُقُود الزّبَرْجَد)، للسّيوطيّ. خرجت عن المقرّر في قواعدهم الصّرفيّة، وأقيستهم، مُبرزًا توجيه النّحاة وشرّاح الحديث في المسألة، المجتهدين في رفع الإشكال بالتّوفيق بين التّقعيد الصّرفيّ والمعنى المراد في النّصّ النّبويّ الشّريف، الذي ثبت بالدّرس أنْ لا إشكال في النّص الحديثي مع القاعدة الصّرفية إذا ما وقفنا على المدوّن من كلام شُرّاح الحديث، لاسيّما الذين عُنوا منهم بقواعد النّحويّين وأقيستهم، كالطّيبي والخطّابي والدّماميني والعيني وغيرهم. واكتفت الدّراسة بهذه المسائل؛ ليقف البحث على وجه الإشكال، ومن ثَمَّ تحريره، ومناقشته في ضوء القواعد المقرّرة عند علماء التّصريف، وما دوّنه شرّاح الحديث (نحويّون وحديثيّون).

الكلمات المفتاحية: المُشكل الصّرفي، الحديث النّبويّ، الصّنعة الصّرفيّة، شرّاح الحديث.

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

٤٢٣٠

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

From the issues of the morphological problem in the Prophetic hadith Between workmanship and taking into account the meaning (peridot knots model)

Mohammed bin Ali bin Ali Khairat Daghiri

Department of Language, Grammar and Morphology - College of Arabic Language - Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia.

Email: Dr.m.daghriri@gmail.com

Abstract

Morphological studies based on studying the hadith of the Prophet are few comparing with grammatical Quranic studies. A group of grammarians took care of the classification and called it the morphological problem in the hadith of the Prophet ،so a group of them confronted this problem.

This is search dealt with what the grammarians called in their works (The problem at parsing the hadith of the Prophet) related of which with the morphological study ،for hadiths selected from the book (Oqoud Al-Zabarjad) ،for Al-Suyuti. I got out about what is at their morphological rules and measures ،revealing the guidance of the grammarians and the commentators of the hadith at matter. Those who strive to remove the problem by reconciling between the morphological grammaticalization and the meaning intended in the honorable prophetic text ،which has been proven by the study that there is no problem in the hadith text with the morphological rule if we stop at the codified words of the hadith commentators. Particularly, those who cared about the rules of grammarians and measures ،such as Al-Tibi ،Al-KHatabi ،Al-Damamini ،Al-Aini and others. The study was satisfied with these issues so that the research reached the aspect of the problem ،and then edit it ،and discuss it in the light of the rules established by the scholars of morphology ،and what is codified by the commentators of the hadith (Grammarians and commentators of hadith).

Keywords: The morphological problem , the hadith of the prophet , the morphological works , the commentators of hadith .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على رسول الله، وبعد:

فممّا ليس بخافٍ أنّ الحديث النّبوي الشّريف يُعدّ مصدر التّشريع الثّاني، والدّراسات الصّرفيّة التي قامت على الحديث النّبوي قليلة إذا ما قورنت بالدّراسات النّحويّة القرآنيّة. ولعلّ ذلك يعود إلى قلّة الاستشهاد بالحديث في الدّرس النّحوي.

ورفع المشكل الصّرفي والنّحوي في الحديث النّبوي تعدّدت وجوهه عند من تصدّى من النّحاة لذلك، فمنهم من استدرك على قواعد النّحاة مستدلًّا بما جاء في الحديث الصّحيح، مؤيّدًا مذهبه بالسّماع والقياس، كصنيع ابن مالك رحمه الله في توضيحه على مشكلات الجامع الصّحيح، وإن كان معظمها في المشكل النّحوي.

ومنهم من نسب الغلط إلى راوي الحديث أحيانًا إذا جاء الحديث على خلاف قواعد النّحاة كما فعل أبو البقاء العكبري رحمه الله في كتابه في إعراب المشكل في الحديث النّبوي.

وفريق ثالث يحاول التّوفيق بين الوارد في الحديث والمعنى المراد وبين ما جاء في كتب الصّرفيين، فيُزيل ما أشكل بالمواءمة بينهما، وهو المعنيّ في هذه الدّراسة. ووقع الاختيار على كتاب (عُقُود الزّبَرْجد) لجلال الدّين السّيوطي؛ لاحتوائه على أكثر ما ذكره النّحويّون معربو الحديث النّبويّ، وشرّاحه، كابن مالك، والعكبري، والطّيبي، والبطليوسي، والخطّابي، والدماميني، والعيني، وغيرهم.

وعليه فقد بُني البحث على ثماني مسائل صرفيّة مشكلة، خرجت عن أقيسة الصّرفيين، حكم بعضهم عليها بالخطأ من الرّاوي، وأكثرهم يجعلها من الشّاذ، وبعضهم يُقارب بين القاعدة الصّرفيّة والمعنى المراد في الحديث، فكان الدّاعي لبحث هذه المسائل دافعًا قويًّا للوقوف على حدود ما أسماه بعض النّحاة مُشْكلًا، فتراوح النّقاش فيها بين تقعيد علماء التّصريف وبين ما دوّنه شرّاح الحديث نحويّون وحديثيّون، وكانت المسائل _ موضع الدّراسة _ على النّحو الآتي:

الأولى: جمع الصّفة التي على (أَفْعَل فَعْلاء) جمع السّلامة.

الثّانية: (فَعَال وفِعَال) بين المصدر والجمع.

الثّالثة: استعمال (أَفْعَلَ) بمعنى (فَعَلَ).

الرّابعة: صوغ (أَفْعَل) التّفضيل من المبني للمفعول.

الخامسة: صوغ (خَيْر وشَرّ) على أَفْعَل.

السّادسة: صوغ (أَفْعَل) التّفضيل من فِعْل رباعيّ.

السّابعة: تكسير (مَفْعُول) على (مَفَاعِيل) بإثبات الياء.

الثّامنة: وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكّد بالنّون.

وأفاد البحث من التعليقات النّفيسة التي سطّرها شارحو النّص النّبوي، الذين لم يُغفلوا التّقعيد الصّرفي، مراعين المعنى المراد في الحديث، موائمين بينهما.

واعتمد البحث على منهج وصفي يحلّل ويفسّر الظاهرة الصرفية، وسار على الطّريقة التّالية:

- وضع عنوان للمسألة الصّرفيّة.
- إيراد الحديث المشكل وتحديد موضع الشّاهد.
- بيان موضع الإشكال في الحديث.
- عرض أقوال النّحويّين، وشرّاح الحديث في كل مسألة، ومناقشتها، مع التّرجيح.

والهدف الرّئيس من هذا البحث الوقوف على موضع الإشكال الصّرفي في الحديث النّبويّ، ومعالجته بالدّرس والمناقشة في ضوء كلام العلماء بما يزيل الإشكال.

المسألة الأولى: جمع الصّفة التي على (أَفْعَل فَعْلَاء) جمع السّلامة

الحديث: "لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَات صَدَقَةٌ"(١).

الشّاهد: (الخَضْرَاوَات)، جمع (خَضْرَاء)، فهذا مشكل؛ إذ لا يُجمع عند جمهرة النحويين جمع سلامة، ما ورد من الصّفات على (أَفْعَل فَعْلَاء) بالألف والتّاء، ولا بالواو والنّون.

يقول سيبويه: "ولا يُجمع بالواو والنّون (فَعْلان)، كما لا يُجمع (أَفْعَل)؛ وذلك لأنَّ مؤنَّثه لم تجيء فيه (الهاء) على بنائه فيُجمع بالتّاء؛ فصار بمنزلة مالا مؤنَّث فيه، نحو: (فَعُولٍ).

ولا يُجمع مؤنثه بالتّاء، كما لا يُجمع مذكَّرُه بالواو والنّون. فكذلك أمر (فَعْلَان، وفَعْلَى، وأَفْعَل، وفَعْلاء)، إلّا أن يُضطرَّ شاعر"(٢)؛ لهذا امتنع أن يُقال: "مررت برجل أحمر ورجال أحمرين. وإنما يُجمع بإلحاق الزّيادتين ضروب من الجمع"(٣). وقد سار على مذهب سيبويه في منع جمع (أفعل فعلاء) جمع السّلامة جملةٌ من علماء العربيّة. يقول المبرّد: "فَإن جعلت أحمر اسما جمعته بِالواو وَالنّون فقلت: الأحمرون والأصفرون، وقلت في المؤنّث: حمراوات وصفراوات، وجاء عن النَّبي (لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَات صَدَقَةٌ)؛ لأنّه ذهب مَذْهَبَ الاسم، والخَضْرَاوَات في هذا الموضع ما أُكل رَطْبًا، ولم يصلح أَن يُدّخر فيؤكل يابسًا، ولو سميت رجلا أَحْمر، لم

---

(١) عقود الزّبرجد (١/ ٢٠٣)، وانظر الحديث في : سنن الترمذي تحقيق: شاكر، (٣/ ٢٢)، صحيح وضعيف سنن الترمذي، للألباني (٢/ ١٣٨) ، حيث صحّحه الألباني

(٢) الكتاب (٣/ ٦٤٥)

(٣) شرح الكتاب (١/ ١٤٤)

يجز فِي جمعه (حمر)؛ لأنَّ هذا إنما يكون جمعًا لما كان نعتًا،ولكن أحامر"[١]. ويؤكّده أبو سعيد السّيرافي بقوله: "وما كان على خلاف بنية أنثاه كقولنا: أحمر وحمراء، وسكران وسكرى، فالباب في جمعه التّكسير، ولا يُجمع المذكّر منه بالواو والنّون، ولا المؤنّث بالألف والتّاء إلا ما يشذّ ويضطرّ إليه شاعر فيشبّهه بغيره من الجموع، نحو: أحمرين وأسودينا. والباب فيه (حُمْر وسُوْد، وحمران وسُوْدان)، وإذا كان شيء من ذلك اسما جمع بالواو والنّون والألف والتّاء، تقول في: الأحمر والحمراء؛ إذا كانا نَعْتَين (حُمْر)، للذّكّر والأنثى، وإن سميت امرأة بحمراء، قلت: حَمْرَاوَات، كما جاء في الحديث: "ليس في الخَضْرَاوَات شيء"؛ لأنه اسم ، ولو سميت رجلًا بأحمر، وأسود؛ جاز أن تجمعه جمع السّلامة فتقول: الأَحمرون والأَسْوَدون، كما قالوا: الأَشْعَرون، وإن صغّرت شيئًا من ذلك جُمع بالواو والنّون والألف والتّاء، لو صغّرت: حمراء وسوداء، وأنت تريد المذكّر لقلت: أُسَيْوِدُون وأُحَيْمِرُون، وإن أردت به المؤنّث قلت: حميراوات وسُوَيْدات"[٢]. وكذا الزّمخشري يقول متابعًا لهم: "ولا يقال حَمْرَاوات. وأمّا قوله ﷺ: ليس في الخَضْراواتِ صدقةٌ، فلجَرْيه مجرى الاسم. وإذا كانت الألف خامسة جُمع بالتّاء كقولكم حُبَارَيَات وسُمانَيَات"[٣]. وابن الأثير لم يخرج عمّن سبقه فيقول: "ولا يُجمع هذا النّوع جمع السّلامة إلا إذا سمّيت به، نحو: الأحمر والأحمرون، والأشعر والأشعرون. وقد جاء شاذًّا في الشّعر وهو صفة، كما في البيت: أَحْمَرِين وأَسْوَدِينا. وأمّا أَفْعَل الذي مؤنّثه فَعْلَى، ويلزمه الألف

(١) المقتضب (٢/ ٢١٧ــ ٢١٨)
(٢) شرح الكتاب (٤/٣٨٥ــ٣٨٦)
(٣) المفصل في صنعة الإعراب (٢٤١)

واللام أو الإضافة؛ فيُجمع جمع السّلامة، وعلى (أَفَاعِل)، نحو: الأَفْضَل والأَفْضَلِين والأَفَاضِل، والأَكْبَر والأَكْبرين والأَكَابِر، قال سيبويه: سمعنا العرب تقول: الأَصَاغِرة كما تقول القَشَاعِمة"(١).

ويجمع ابن يعيش كلام سيبويه ومن تبعه بضابط عامّ في أنّ ما كان من الصّفات على أربعة أحرف، مما كان آخره ألف التّأنيث مقصورة، أو ممدودة، لا يُجمع جمع السّلامة، فيقول موضّحًا ومُعلّلًا: "وهذه الصّفات على ضربين: أحدهما: ما كان جاريًا على الفعل كـ "ضارِب"، و"ضارِبَة"، والثّاني: غير جارٍ على الفعل كـ "أَحْمَر"، ونحوه. فما كان من الأوّل، فإنه يُجمع جمع السّلامة، فتقول في المذكّر: "قائمون"، و"ضاربون"، وفي المؤنّث: "قائمات"، و"ضاربات". وذلك أنّه لما جرى على الفعل؛ شُبّه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضميرُ الجمع؛ لأنّ الفعل يسلم ويتغيّر بما يتصل به، فقولُك: "ضاربون" بمنزلة "يضربون"، و"ضارباتٌ" بمنزلة "يَضْرِبْنَ". وما كان من الثّاني – وهو غيرُ الجاري– فلا يُجمع جمع السّلامة إلّا عن ضرورة"(٢).

وابن الحاجب كذلك ممن لم يُجز جمع هذه الصّفة جمع السّلامة، وذلك بقوله: "يجمعون أَحْمَر وبابه، إذا كان عَلَمًا على "حُمْر" وعلى "أَحَامِر"، ولولا لمح الوصفيّة لم يجز جمعه على حُمْر، لأنّ " أَفْعَل" إذا كان اسمًا إنما يُجمع على أَفَاعِل وبابه، وإذا كان صفة أن يجمع على فُعْل. فإذا جُمع على فُعْلٍ لُمِح معنى الوصفيّة كما لُمِح في إدخال اللّام. وإذا جُمع

(١) البديع في علم العربيّة (٢/ ١٤٤)
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٠٧)

على أَحَامِر لم يُلمح كما لم يُلمح إذا استعمل بغير ألف ولام"[١]. وحكى الرّضي أنَّ الكثير في هذه الصّفة، أن تُجمع بغير الواو والنّون، والألف والتّاء، وخصّ ماورد منه بضرورة الشّعر، متابعًا سيبويه ومن تبعه. يقول الرّضي "والمطّرد في تكسير أَفْعَل فَعْلَاء وفي مؤنثه فُعْلٌ، ولا يقال: أَحْمرُون؛ لتميّزه عن أَفْعَل التّفضيل، ويجوز (أفْعَلُون وفَعْلَاوَات) لضرورة الشّعر"[٢]. وأجاز الفرّاء وسائر الكوفيين جمعهما بالواو والنّون، وبالألف والتّاء، واستدلّوا بقول حكيم بن الأعور:

فَمَا وَجَدَتْ بناتُ بَنِي نِزَار حَلائلَ أحْمرِينَ وأسْوَدِينَا[٣].

الشّاهد: (أحْمرِينَ وأسْوَدِينَا) جُمع كلٌّ من (أحمر وأسود) بالواو والنّون، مع كونهما صفة، فجاز كما ساغ القول: "ضربت أحمرين في رجل أحمر، وامرأة حمراء"[٤]. وإن كان فيه نظر عند بعضهم. ولا يكاد يخرج كلام أبي حيّان عمّا قرّره الصّرفيّون في هذا الباب. وقد ردّ على الكوفيين إجازتهم جمع الصّفات التي على أَفْعَل فَعْلَاء بالواو والنّون، والألف والتّاء[٥]. ونقل الرّضي عن ابن كيسان أنّه مع الكوفيين، في جواز جمع هذه الصّفة ــ في السّعة ــ جمع السّلامة، فقال: "أجاز ذلك ابن كيسان اختيارًا" ، ثم عقّب على كلام ابن الحاجب بقوله: "وجاء الخَضْرَاوَات لغلبته اسما" غلب الْخَضْرَاوَات في النباتات التي تؤكل رطبة، فكما يجوز جمع فَعْلَاء بالألف والتّاء مع العلميّة لزوال الوصف جاز مع الغلبة؛ لأنّ الغلبة

(١) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٢٠)
(٢) شرح الشّافية (٢/ ١٦٨، ١٧٠)
(٣) من الوافر للكميت، ديوانه (٤٣٧)، وانظر شرح الكتاب، للسيرافي (٤/ ٣٨٥) البديع في علم العربيّة (٢/ ١٠٠) شرح المفصل، لابن يعيش (٣/ ٣٠٧) شرح الشّافية، للرضي (٢/ ١٧١)
(٤) الارتشاف (٢/ ٦٨٥)
(٥) انظر التّذييل والتّكميل (٢/ ٩٦-٩٨)

تقلّل معنى الوصفيّة أيضاً، ويجوز في نحو: أرْمَل وأرْمَلَة أرملون وأرْمَلَات؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات"[١]. وأبو الفداء عماد الدّين كمَن سبقه يتأوّل لفظ (الخَضْرَاوات) في الحديث على مقتضى القواعد الصّرفيّة، فيقول: "فإن قيل قد جُمع (خَضْرَاء أَخْضَر) بالألف والتّاء في قوله عليه السّلام: (ليس في الخَضْرَاوَات صدقةٌ)، فالجواب: أنّه مؤوّل بأنّه جمع لمسمَّى الخَضْرَاوَات نحو البَقْل وغيره، لا للصّفة التي هي خَضْراء، فإنّ مسمّى الخَضْرَوَات مذكّر غير عاقل، وهو مما يُجمع جمع السّلامة أعني بالألف والتّاء"[٢].

ونخلص مما تقدّم إلى أنّه: لا يُجمع من الصّفات على أربعة أحرف، آخره ألف التّأنيث مقصورة كانت، أو ممدودة جمع السّلامة؛ وإنما يجمع عليه ما كان (اسما) لا صفة؛ لأنَّ الصّفة ثقيلة لكونها مشتقّة من الفعل، وهذا الجمع ثقيل، فجمعها يوجب زيادة في الثّقل؛ فلا يُجمع جمع السّلامة إلّا شاذًّا. غير أنَّ هذه الصّفات ربما روعي فيها المعنى؛ فتُجمع بالواو والنّون، وكذا بالألف والتّاء، كأن تصغّر أو يُسمى بشيء منها؛ ويشترك فيهما الاسم، والصّفة، فإن غلبت الاسميّة عليهما جاز اتفاقًا أن تُجمع هذا الجمع، وإلّا فالتّكسير. و(الخَضْرَاوَات) هنا جاز أن تُجمع جمع السّلامة؛ لأنّه صارت اسما، وهي اسم للبقول، مفردها (خَضْرَاء)، على زنة: (فَعْلَاء)، وهي ليست مؤنّث (أفْعَل) التي في باب الصّفات حتى يمنع جمعها بالألف والتّاء. وهو ما جاء صريحًا واضحًا في كلام النّحاة. والمتأمّل في نصوص النّحاة السّابقة يرى أنّ جلّهم قد تصدّى لتوجيه ما قد

(١) شرح الشّافية (٢/ ١٧٢) ، وفيه ما نقله عن ابن كيسان .
(٢) الكنّاش في فني النّحو والصّرف (١/ ٣٥)

أشكل في الحديث موضع الشّاهد. وشرّاح الحديث لم يَغبْ عنهم المقرّر عند الصّرفيين في هذه المسألة: فهذا جار الله الزّمخشري في (الفائق) يؤكّد ما قرّره قَبْلُ مع النّحاة عند شرحه للحديث، قائلًا "إنما جاز جمع (خَضْرَاء) بالألف والتّاء؛ لأنه اسم للبُقُول، وليس بصفة، فلذلك جمع بالألف، والتّاء. ولا يقال: نساءٌ حمراواتٌ؛ لاختلاطها بالأسماء"(١). وابن الأثير في (النّهاية) يُخرّج لفظ (الخَضْراوات) على قواعد أهل التّصريف في معرض كلامه عن الحديث موضع الشّاهد فيتمثّل قول الصّرفيين بأنَّ قياس ما كان على هذا الوزن من الصّفات ألَّا يُجمع هذا الجمع، وإنما يُجمع به ما كان اسما، لا صفة، نحو: صحراء وصحراوات، وإنما جمعه هذا الجمع؛ لأنه قد صار اسما لهذه البقول لا صفة، تقول العرب لهذه البُقول (الْخُضْرُ: الخَضْرَاءُ). وهي لا تريد لونها. ومنه: "أُتيَ بِقِدْرٍ فيها خَضِراتٌ" بكسر الضّاد، أي: بُقُول، واحدها خَضِرَة(٢). ولم يبعد عنهما الفيومي حينما قال: أنَّ الخَضْرَاوَات، هي جمع خَضْرَاء، مثل: حَمرَاء، وصَفْرَاء، وقياسها أن يقال: الْخُضْرُ، كما يقال: الْحُمْرُ والصُّفْرُ، لكنّه غلب فيها جانب الاسميّة فجُمعت جمع الاسم، نحو: صَحْرَاء: صَحْرَاوَات، وحَلْكَاء: حَلْكَاوَات. وعلى هذا فجمعه قياسيٌّ؛ لأنَّ (فَعْلَاءَ) هنا ليست مؤنّثة (أَفْعَلَ) في الصّفات حتى تُجمع على (فُعْلٍ)، نحو: (حَمرَاء، وصَفْرَاء). وإذا فُقدت الوصفيّة تعيّنت الاسميّة؛ ولهذا وقد سمت العرب: الخُضْرَ: خَضْرَاءَ، ومنه: "تَجَنَّبُوا مِنْ الْخَضْرَاءِ..."، والخَضِرُ. سُمي بذلك(٣). وبهذا يزول المشكل الصّرفي في الحديث النّبوي بالمواءمة بين القاعدة الصّرفيّة ومراعاة المعنى الحديثي.

---

(١) انظر الفائق (١/ ٣٨٠ــ ٣٨١)
(٢) انظر النّهاية في غريب الحديث (٢/ ٤١)
(٣) انظر المصباح المنير (١/ ١٧٢)

المسألة الثّانية: (فَعَالٌ وفِعَالٌ) بين المصدر والجمع

الحديث: "مَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضِيَاعًا فَإِلَيَّ وعَلَيَّ، ولَا ضَيَاعَ عَلَيْهِ، فَلْيُدْعَ لَهُ وَأَنَا وَلِيُّهُ"(١).

الشّاهد: (ضِيَاعا). بكسر الضّاد، والقياس أن يقال: ضَيَاعًا؛ لأنّه ضَاعَ يَضِيعُ. قال السّيوطي ــ نقلًا عن ابن الأثير ــ : "الضَّياع: العِيال، وأصله مصدر ضَاعَ يضيع ضَيَاعًا ، فسُمّي العِيال بالمصدر كما تقول: مَنْ مات وترك فَقْرًا، أي فقراء، وإن كُسرت الضّاد كان جمع ضَائع كجَائع وجِياع"(٢).

تناول هذه المسألة عدد من علماء العربيّة، الذين عُنُوا بتوجيه الشّاهد الحديثي، فحكوا أنَّ الأصل في (ضَياع) فتح الضّاد. حيث قال الزّمخشري: من تَرَكَ ضِيَاعًا، لو كُسرتَ الضّاد لَكان جمعَ (ضَائع) كـ (جِيَاع) في (جَائِع)(٣). ورأى العكبريّ أنَّ الأصل في الضّاد الفتح فقال: "ضَيَاعًا، هنا بفتح الضّاد، وهو في الأصل مصدر "ضَاعَ يضيعُ ضَيَاعًا"، وأمّا الضِّياع – بكسر الضّاد – فجمعُ ضَيْعَة من الأرض، وليس له ههنا معنى"(٤). وموقف ابن مالك من هذا أنَّ "ضَياعًا، بفتح الضّاد هو أكثر رواية؛ أي: عِيَالًا، وبالكسر، جمع ضَائع؛ كالذريّة الصِّغَار والزَّمْنَى"(٥). وقد ذكر جملة من

---

(١) عقود الزّبرجد (١/ ٣٠٨)، وانظر الحديث في : صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، (٣/ ١١٨)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (٢/ ٥٩٢)، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (٧/ ٣٣٢)

(٢) عقود الزّبرجد (١/٣٠٨)

(٣) انظر الفائق (٢/ ٣٥١)

(٤) إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (٩٧)

(٥) شرح المصابيح لابن الملك (٣/ ٥١٧)

اللّغويين شرّاح الحديث أنَّ لفظ (ضياع) يُفتح فيه الضّاد ويُكسر بمعنى: العِيال، غير أنَّ الصواب عند أكثرهم بفتح الضّاد، قال ابن دريد: ضَاعَ الشّيء يَضِيعُ ضَيَاعًا، وضَيْعَةً، وتركتُه بمضْيَعَة؛ إذا تركته في موضع ضَياع، والجمع (ضِيَاع. والأَضْيَع، والضّائع واحد). والعرب تقول: فلان أَضْيَعُ من فلَان، أي: أكثر ضياعًا منه(١). وحكى اليحصبيّ نقلا عن ابن قتيبة: "الضّياع: العِيال، وهو مصدر ضَاعَ يضيعُ ضَيَاعًا، ومثله مَضَى يمضي مَضَاءً، وقضى يقضي قَضَاءً. أراد: من ترك عِيالًا عَالةً وأطفالًا، فجاء بالمصدر هنا نائبًا عن الاسم كما يقول: وترك فقرًا، أي: فقراء، والضِّياع بكسر الضّاد جمع ضَائع، مثل جَائع وجِياع، وفى الحديث: "فسَدَّ اللَّهُ عليه ضَيْعَتَه" (٢). ونقل ابن بطّال عن القُتَيبي أنَّ "الضّياع: العِيال. وهو مصدر ضَاعَ يضيعُ ضَيَاعًا، أراد: من ترك عِيَالًا صِغَارًا أطفالًا، جاء بالمصدر نائبا عن الاسم، كما يقول: من مات وترك فقرًا، أي: فقراء، فإذا كُسرت الضّاد، فهو جمع ضَائع، مثل جَائع وجِياع"(٣). وبه حكى القاضي ناصر الدّين البيضاويّ، فقال: "ضَياعًا، بالفتح: يريد به العِيال، العَالة: مصدرٌ أُطلق مقام اسم الفاعل للمبالغة، كالعدل والصّوم، ورُوي بالكسر على أنّه جمع ضَائع كجِياع في جمع جَائع"(٤). وأكَّد المظهريّ أنّ "الضِّياع، بكسر الضّاد: جمع ضائع، كالجِياع جمع جَائع، و (الضَّياع) بفتح الضّاد: مصدرٌ يقع على الجمع وغيره"(٥). وبنحوه قال الخطابيّ :" ضَيَاعا، بفتح الضّاد، مصدر (ضَاعَ

(١) انظر جمهرة اللّغة (٢/ ٩٠٥)
(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٢٧٠)
(٣) النّظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذّب (١/ ١١١)
(٤) تحفة الأبرار شرح مصابيح السّنة (٢/ ٣٢١) وانظر شرح المشكاة للطّيبي (٧/ ٢٢٣٩)
(٥) المفاتيح في شرح المصابيح (٣/ ٥٣١)

الشيء يضيعُ ضَيَاعًا)، أي: (ما هو مُؤذن بأن يَضيعَ من عيالٍ وذُرِّيَّةٍ). ومن كَسر الضّاد أراد جمع (ضَائِع). يقال: (ضَائِع، وضِياع)، كما يقال: (جَائِع، وجِيَاع). والأوّل هو المحفوظ"[١]. وبه قال الهرويّ: أنَّ الضَّياع، بمعني: العِيال، وهو مصدر ضَاعَ يضيعُ ضَيَاعًا)، ومثله: (قضى قَضَاءً)، و(مضى مَضَاءً)، أراد (من ترك عِيالًا عَالةً وأطفالًا)، جاء بالمصدر نائبًا عن الاسم، كما تقول: (من ماتَ وتركَ فقرًا)، أي: (فقراء)، فإذا كُسرت الضّاد، فهو جمع (ضَائِعٍ)، مثل: (جَائِع، وجِيَاع)[٢]. وهذا هو رأي الدَّهلوي، فقال: "ضَيَاعًا، بالفتح مصدر ضَاعَ يضيعُ: هلك، ويطلق على العِيَال تسميةً للفاعل بالمصدر؛ لأنّها إذا لم تُتعهّد ضاعت، وقد يُروى بكسر الضّاد جمع ضَائع كجِياع وجَائع، ورُوي: (ضيعًا) وهو أيضًا مصدر"[٣].

مفاد القول: قوله: ضِيَاعًا، الأصل فيه (ضَيَاعًا) بفتح ، بزنة: فَعَال؛ لأنَّه مصدر ــ ضَاعَ يضيعُ ــ نائب عن الاسم للمبالغة، كما تقول: مَنْ مات وترك فَقْرًا، وأما فِعَالٌ بكسر، فيشترك فيه الجمع والمصدر، تقول: صِيام مصدر صَامَ، وجمع صائم.

وشارحو الحديث والنّحاة منهم يقدّمون رواية (ضَياعًا) بفتح الضّاد؛ لأنّها أدلّ على المعنى في الحديث؛ للمبالغة في الدّلالة على شدّة الفقر والعَوز، ولا يبعُد عندي – والله أعلم – أن تكون (ضِياعًا) بالكسر دالّة على المعنى أيضًا إن كانت جمعًا لضَائع أي: (الفقير ذو العيال)، لا جمعًا

(١) غريب الحديث، للخطّابي (٣/ ٢٦٠)، وانظر إصلاح غلط المحدثين (٦٦)
(٢) انظر الغريبين في القرآن والحديث (٤/ ١١٤٩)
(٣) لمعات التّنقيح في شرح مشكاة المصابيح (٥/ ٦٩٥ــ ٦٩٦)

لضَيْعَة، كما يقول أبو البقاء العكبري(١). ويجوز أن يكون (ضِيَاع) مصدرًا بكسر الضّاد، وفتحها. قال الرازي: ضاع الشيء يضيع ضِيَاعًا، وضَيَاعًا بكسر الضّاد، وفتحها، أي: هلَك(٢). وعليه فإنّ (ضيَاعًا) بالفتح والكسر تشتركان في المصدريّة فقط، وبهذا يزول الإشكال.

(١) انظر إعراب الحديث النبوي، تحقيق: دحسن الشاعر (١٤٩)
(٢) انظر مختار الصّحاح (١٨٦)

المسألة الثالثة: استعمال (أفْعَلَ) بمعنى (فَعَلَ)

الحديث: "مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ" (١).

الشّاهد: (أَعْمَرَ). بفتح الهمزة والميم ، من الثّلاثي المزيد، والظّاهر أن يقول: (عَمَرَ)، قال السّيوطي نقلًا عن القاضي عياض: "كذا وقع رباعيًا، والصّواب (عَمَرَ) ثلاثيًا، إلا أن يريد أنه جعل فيها عُمّارًا؛ فَيُخَرّج على هذا" (٢). بمعنى أن تكون الهمزة زِيدت للجَعْل والتّصيير.

وحكى الخليل أنَّ العرب تقول: "عَمَرَ النّاسُ، وعَمَّرَهُمُ الله تَعْمِيرًا، وتقول: عَمَرَ النّاس الأرضَ يَعْمُرُونَها عِمارةً. وهي: عامرة معمورة، واستعمر الله النَّاسَ لِيَعْمُروها. والله أَعْمَرَ الدّنيا عِمْرَانًا، فجعلها تَعْمُرُ ثم يُخَرِّبُها" (٣). وردَّ ابن بطّال قول الخليل، بأنَّ ما وقع في الرّوايات بالهمز، لم يجده في كتب اللّغة، فقال: "ووقع في الأمّهات: من أَعْمَرَ أرضًا. ولم أجد ذلك في كتب اللّغة، وذكر صاحب العين: أَعْمَرْتُ الأرضَ، أنَّه بمعنى: "وجدتها عَامِرَةً"، فقال: وليس هذا المعنى بمراد من هذا الحديث. وقال ابن القطاع: "عَمَرَ المكانُ وعَمَرَتُه عمارةً" (٤)، فهو عَامِرٌ ومَعْمُور، وفي القرآن: ﴿وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِما عَمَرُوهَا﴾ (٥). فجاء (عَمَرْتُ الأرضَ)،

---

(١) عقود الزّبرجد (٣/ ٢٣٩)، وانظر الحديث في : صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، (٣/ ١٠٦)، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (١١/ ٥٣٦)

(٢) مشارق الأنوار (٢/ ٨٨) (٢/ ٨٩)، التّوشيح شرح الجامع الصّحيح (٤/ ١٦٥٠)، وعقود الزّبرجد (٣/ ٢٤٠)

(٣) العين (٢/ ١٣٧)

(٤) كتاب الأفعال (٢/ ٣٣٢)

(٥) الآية ٩ من سورة الرّوم

ولم يجئ (أَعْمَرْتُ الأرضَ)، ثم قال: ويمكن أن يكون من (اِعْتَمَرَ أرضًا)، وسقطت التّاء من الأصل"[١]. فذُهب بالوصل لتحرّك الفاء؛ فصار: عَمَرَ. وردّه الدماميني، فقال: "هذا ردٌّ لاتفاق الرواة بمجرد احتمال يجوز أن يكون وألَّا يكون، وأكثر ما يعتمد هو وغيره على مثل هذا، وأنا لا أرضى لأحد أن يقع فيه"[٢].

وذكر البِرماويّ أنَّ من العلماء من زعم أنّ ضمّ همزة (أَعْمَر) أجود من الفتح، فقال: أُعْمِر. "قيل: بضمّ الهمزة أجود؛ لأنَّ المفتوح وقع هنا رُباعيّا، لكن الصّواب عنده: (عَمَر)، ثلاثيّا عملًا بالآية: ﴿وَعَمَرُوهَا﴾[٣]. إلّا أن يكون من (أَعْمَرْتُها). بمعنى: جعلتُ فيها عُمّارًا، أو أَعْمَرْتُهَا، بمعنى: وجَدتُها عَامِرةً، ولكن هذا لا معنى له، ولا يطابق التَّرجمة، ثم أخذ برأي ابن بطّال، فقال: ويمكن أن يكون مِنْ (اعْتَمَر) سقطت التّاء من الأَصْل"[٤]. وردّه العينيّ بأنه، "لا حاجة إلى هذا الكلام مع ما فيه من توهّم الغلط، لأنّ صاحب (العين) ذكر: أَعْمَرَت الأرض، وقال غيره: يقال: أَعْمَرَ الله باب منزلك، فالمراد من أَعْمَرَ أرضًا بالإحياء فهو أحقّ، أي: أحقّ به من غيره، وإنما حذف هذا الذي قدرناه للعلم به، ووقع في رواية: (من أُعْمِر). على بناء المجهول، أي: من أَعْمَرَه غيرُه. وهذا يدلّ على أنّ إِذْنَ الإمام لا بدّ منه"[٥]. وحكى الهروي أنّه "يقال: عَمَرَ الله بك مَنْزِلَك وأَعْمَر، ولا يقال:

(١) شرح صحيح البخاري، لابن بطّال (٦/ ٤٧٧ــ ٤٧٨)
(٢) مصابيح الجامع (٥/ ٢٣٩)
(٣) الآية ٩ من سورة الرّوم
(٤) اللّامع الصّبيح (٧/ ٣١٥)
(٥) عمدة القاري (١٢/ ١٧٦)

أَعْمَرَ الله منزلَه، بالألف"[١]. ومن علماء العربيّة من زعم أنَّ العرب قد استعمل (أَعْمَر) على زنة: (أَفْعَل) بمعنى (عَمَر) على وزن (فَعَل)، قال القاضي البيضاوي، "أنّه قد زُيِّف ما في الكتاب بأنَّ: أَعْمَرَت الأرض، معناه: وجدتها عَامِرَة، وما جاء بمعنى: عَمَر، وجوابه: أنه قد جاء: أَعْمَرَ الله بك منزلَك، بمعنى: عَمَر، وذلك كان في جواز استعمال: أَعْمَرْتُ الأرضَ، بمعنى: عَمَرْتُهَا؛ إذ الأصل في الاستعمال الحقيقة، وفي الحقائق اطِّرادها، ومنطوق الحديث يدلّ على أنَّ العِمَارة كافية في التّمليك، لا تفتقر إلى إذن السّلطان، ومفهومه دليل على أنَّ مجرد التّحجُّر، والإعلام لا يملك به، ولا يكفي، بل لابدّ من العِمَارَة، وهي تختلف باختلاف المقاصد بالمواضع"[٢].

ورَأْيُ الكُورَانيّ هو أنّه "إذا صحّت الرّواية عن أفصح البشر، فالوجه أن يقال: أَعْمَرَ، بمعنى: عَمَر؛ فإنَّ (أَفْعَل) بمعنى: (فَعَل) غير عزيز"[٣]. وأكَّد الكرمانيّ أنَّ "قوله: عَمَر، في بعض النسخ: أَعْمَر فإن قلتَ المستعمل عَمَر بدون الهمزة، قلت جاء أَعْمَرَ الله بك منزلك فمعناه من أَعْمَرَ أرضًا بالإحياء فهو أحقّ بها من غيره، وحذف متعلّق أفعل التّفضيل للعلم به"[٤].

وفصل ابن حجر العسقلانيّ القول في المسألة، فقال: جاء في بعض الرّوايات: "من أَعْمَر" من (عمَّر)، وبالتّخفيف أيضًا يُضبط من (عَمَر)، وعمَّر من التّعْمِير، وعَمَر من العِمَارَة: لقوله تعالى: ﴿وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[٥]. يعني: طلب عمارتَكم لها؛ لأنَّ السّين، والتّاء للطّلب، فطلب العِمَارَة

(١) تهذيب اللّغة (٢/ ٢٣٥)
(٢) تحفة الأبرار شرح مصابيح السّنة (٢/ ٢٩٤)
(٣) الكوثر الجاري (٥/ ٥٠)
(٤) الكواكب الدّراري (١٠/ ١٦٠)
(٥) الآية ٦١من سورة هود

يناسب التّخفيف؛ لأنَّ التّشديد (عَمَّر) مصدره تَعْمِير. وأما رواية: أَعْمَرَ، فحكَمَ بعضهم بضعفها من حيث الرّواية، ومن حيث المعنى؛ لأنَّ همزة (أَعْمَر) هنا للتّعدية تجعل الذي عَمَر هذه الأرضَ غيرَ مَنْ أَعْمَر، وتجعل الذي يُعَمِّر الأرض، ويتولَّى عِمَارةَ الأرض غيرَ (مَنْ) التي هي في الأصل، لا يعود على (مَنْ) التي هي الشّرطية، فما معنى هذا الكلام؟ يعني: (مَنْ عمَّر)، يعني: (بنفسه)، و(من أَعْمَر) أي: من طَلَب من أحدٍ أن يُعَمِّر هذه الأرض فهي له، فالضّمير لمنْ؟[1]. لو افترضنا أنَّ هذه أرض ميتة بيضاء، لا ملك فيها لأحد، ولا عِمَارَة، ولا اختصاص، وجاء زيدٌ من النّاس وسبق إليها، وقال لِعَمرٍو: "أَعْمِرْ هذه الأرضَ"، لو أنَّ (زيدًا) هذا السّابق لها، والمتقدِّم إليها دون أن يسبق لأحدٍ له يدٌ عليها، لو أنه عمرها قلنا: "عَمَّرَها، أو عَمَرها"، لكن إذا كلَّف أحدًا يعمُرها، قيل: أَعْمَر، وهذه يسمّونها: همزةَ التّعدية، والفعل من الأصل متعدٍّ، وبدلًا من أن يتعدَّى لواحد يتعدَّى لاثنين، إذا قلت: "ذهب زيدٌ"، هل هو مثل قولك: "أذهبتُ زيداً؟"، أم لا يختلف؟ فقولنا في الرّواية: "مَنْ أَعْمَر"، يعني: من كلَّف أحدًا أن يعْمُرَها، فهي له، على رواية: (عمَّر)، أو (عَمَر). ظاهر الضّمير يعود إلى هذا الذي سبق هذا المباح[2]. إذن، وردت الرّواية: (مَنْ أَعْمَر) بالبناء للفاعل وفي الأخرى: "أُعْمِر" بالبناء للمفعول، وفي الأخرى: "عَمَر"؛ لهذا قال الدَّهلوي: "من عَمَر، بالتّخفيف، وفي بعض النّسخ: (أَعْمَر) بزيادة الألف، وقد ينكر استعمال (أَعْمَر)، بمعنى: عَمَر، والصّحيح وجودهما"[3].

---

(١) انظر شرح بلوغ المرام (٩١/ ٣)
(٢) السابق نفسه (٩١/ ٣)
(٣) لمعات التنقيح (٥/ ٦٥٦)

ومن استعمال (أَفْعَل) بمعنى (فَعَل): حديث: "إِنَّ الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ"(١). الشّاهد: (فَأَبْرِدُوهَا). قالوا: الصّواب: بهمزة الوصل، وضمّ الرّاء، والماضي (بَرَدَ)، وهو متعدّ يقال: (بَرَدَ الماء حرارة). قال ابن دريد: "وبَرَدْتُ الشّيء أَبْرُده بَرْداً وبرَّدته تبريدًا؛ إذا صيَّرته باردًا. ولا يقال أبردتُه"(٢). وأورد بيتين لمضارع (بَرَدَ) مستشهدًا على ما ذكره، وهما:

قول الشّاعر:

وعَطِّل قَلُوصِي فِي الرِّكَابِ فَإِنَّهَا ... سَتَبْرُدُ أَكْبَاداً وَتُبْكِي بَوَاكِيَا(٣).

وقول الشاعر:

ثُم فَاءُوا مِنْهُم بِقَاصِمَةِ الـ ... ـظَّهْرِ وَلَا يَبْرُدُ الغَلِيلَ الماءُ(٤).

والشاهد في البيتين: (سَتَبْرُدُ، ويَبْرُدُ) وهما متعدّيان. ثم قال ابن دريد: "وقد جاء في الشّعر (أبردته) أيضًا، وليس بالمأخوذ به"(٥). وحكى الجوهريّ "وبَرَدْتُه أنا؛ فهو مَبْرودٌ. وبَرَّدْتُه تَبْرِيدًا. ولا يقال: أَبْرَدْتُه، إلّا

(١) عقود الزّبرجد (١/٣٥٢)، وانظر الحديث في : صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير (٤/ ١٢١)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (٤/ ١٧٣١)، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (١٣/ ٤٣٠)، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (٥/ ١٣٧٩)، مسند أحمد، تحقيق: محمد شاكر، (٣/ ١٨٨)

(٢) جمهرة اللّغة (١/ ٢٩٥)

(٣) من الطويل، لمالك بن الرّيب، ديوانه: (٩٥) جمهرة اللغة (١/ ٢٩٥) إسفار الفصيح (١/ ٣٨٦)

(٤) من الخفيف وهو للحارث بن حلزة، ديوانه (٣٩) جمهرة اللغة (١/ ٢٩٥)

(٥) جمهرة اللّغة (١/ ٢٩٥)

في لغة رديئة"[١]. وزعم الخطابيّ أنَّ "قوله: فَأَبْرِدُوهَا، هذا مما قد غلِط فيه بعض من يُنتسب إلى العلم"[٢]. ونقل العكبريّ عن ابن دريد: "الصّواب: وصل الهمزة وضمّ الرّاء. والماضي (بَرَدَ)، وهو متعدّ. يقال: بَرَدَ الماءُ حرارةَ جوفِه يبرُدها. وأجاز بعض أهل اللّغة فتح الهمزة، وكسر الرّاء، أي: أَبْرِدُوا، والماضي: أَبْرَدُوا"[٣]. وذكر النوويّ أنَّ رواية: (فَأَبْرِدُوا)، هو بفتح الفاء فيهما، وهو شدة حرِّها، وأمّا فَابْرُدُوها، فيقال: (بَرَدَت الحمّى أَبْرُدَهَا بَرْدًا)، على وزن: قَتَلتُهَا أَقْتُلُها قَتْلًا، أي: أسكنتُ حرارتها. بهمزة وصل وضمّ الرّاء هو الصّحيح الفصيح المشهور[٤]. ومن علماء العربيّة من زعم أنَّ استخدام الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة، أي: (أَبْرد) وارد غير أنّه لغة رديئة لا يُؤخذ بها، ومنهم من حكى أنّهما لغتان صحيحتان سُمع بهما عن العرب، فيأتي (أَبْرَدَ، وبَرَّد) بمعنى: بَرَدَ؛ فيكون من باب مجيء (أَفْعَلْتُ)، بمعنى: (فَعَلتُ)، قال الأزهري: يقال: "أَبْرَدَ طعامَه، وبَرَدَه، وبرَّدَه"[٥]. وأكد البطليوسي، وغيره أنه يُروى: "فَابْرُدُوها"، موصول الألف مضموم الرّاء، وفأَبْرِدُوهَا، مقطوع الألف مكسور الرّاء، وهما لغتان، يقال: "بَرَدْتُه بالماء، وأبْرَدْتُه"[٦]. وقد أفرد له النّحويون، وأهل اللّغة كُتُبًا يذكرون فيها: فَعَلْتُ، وأَفْعَلتُ، والمعنى واحد[٧].

---

(١) تاج اللّغة وصحاح العربية (٢/ ٤٤٥)
(٢) أعلام الحديث (٣/ ٢١٢٤)
(٣) إعراب الحديث النّبوي، تحقيق: دحسن الشاعر (١٩٣/١٩٢)، وانظر جمهرة اللّغة (١/ ٢٩٥)
(٤) انظر شرح النووي (١٤/ ١٩٨)
(٥) تهذيب اللغة (٧٧/١٤)
(٦) مشكلات الموطأ (١٧٥)، التعليق على الموطأ (٣٥٧/٢)، والاقتضاب في غريب الموطأ (٤٨٥/٢)
(٧) انظر الأصول في النحو (٣/ ١١٧)

وعلى هذا يكون (أعْمَر) بمعنى: (عَمَر) في حديث الباب. قال اللَّبْلِيُّ: وعمَرْتُ المنزلَ وأَعْمَر هو، من الألفاظ التي سوَّوا فيها بين المتعدّي، وغير المتعدّي[١]. وهذا هو المختار، أي: أنَّ (أَعْمَر) في الحديث السابق بمعنى: (عَمَر)، وكذا (أَبْرَدَ، بمعنى: بَرَدَ)، كلُّه ورد في العربيّة؛ حيث أتى (أَفْعَلَ) الرّباعي بمعنى: (فَعَلَ) الثّلاثي، كما يأتي بمعنى: (فَعَّلَ). يقول سيبويه: "وقد يجيء الشّيء على (فَعَلْتُ)، فيُشرك (أَفْعَلْتُ)،كما أنّهما قد يشتركان في غير هذا؛ وذلك قولك: فَرِح، وفَرِحْتُه، وإن شئت قلت: أَفْرَحْتُه، وفَرَّحْتُه، وغَرِمَ، وغَرِمْتُه، وإن شئت قلت: أَغْرَمْتُه، وغَرَّمْتُه، كما تقول: فَزِعْتُه، وأَفْزَعْتُه، وتقول: مَلَح، ومَلَحْتُه، وسمعنا من العرب من يقول: أَمْلَحْتُه، وقالوا: ظَرَفَ، وظَرُفَتْه، ونَبَلَ، ونَبُلْتُه؛ ولا يُستنكر (أفعلت) فيهما، أي: أَظْرَفْتُه، وأَنْبَلْتُه، ومثل: أَنْزَلْتُ، ونَزَلْتُ"[٢].

ثم أكّد سيبويه أنّه "قد يجيء فَعَلْتُ، وأَفْعَلْتُ. والمعنى فيهما واحد، إلّا أنَّ اللّغتين اختلفتا. ثم حكى أنّه زعم ذلك الخليل. فيجيء به قوم على (فَعَلْتُ)، ويلحق قوم فيه الألف، فيَبْنُونه على (أَفْعَلْتُ)، وقد يجيء فَعَلْتُ، وأَفْعَلْتُ في معنى واحدٍ مشتركين، كما جاء فيما صيَّرته فاعلًا، ونحوه، وذلك: (وَعَزْتُ إليه، وأَوْعَزْتُ إليه، وخَبَّرْتُ، وأَخْبَرْتُ، وسَمَيْتُ، وأَسْمَيْتُ. وقد يجيئان مفترقين، مثل عَلِمْتُه، وأَعْلَمْتُه، فعَلِمْتُ : أَدْبْتُ، وأَعْلَمْتُ : آذَنْتُ، وآذَنْتُ : أَعْلَمْتُ، وآذَنْتُ، وأذَّنْتُ : النّداء، والتّصويت، بإعلان"[٣]. وأقرّ ابن السّراج بذلك فقال: "وحقُّ هذه الألف إذا دخلت على (فَعِلَ)، لا زيادة فيه أن يجعل الفاعل مفعولا نحو: قام، وأقمتُه، ويكون في معنى: (فَعَلَ) في لغتين مختلفتين، نحو: فَلْتُه، وأَفَلْتُه"[٤]. وبهذا يزول المشكل.

---

(١) انظر تحفة المجد الصريح (٣٩٦ــ٣٩٧) .
(٢) الكتاب (٤/٥٥ــ ٥٦)
(٣) السابق نفسه (٤/ ٦٢)
(٤) الأصول في النحو (٣/ ١١٧)

المسألة الرابعة: صوغ (أفْعَل) التّفضيل من المبنيّ للمفعول

الحديث: "أنَّه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال لِبِلَالٍ: حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ"(١).

الشّاهد: (بأرجى عمل). لقد انقسم علماء العربية في تناول هذه المسألة إلى ثلاثة، قسمٌ هم مجمعون على أنَّ قوله: (أرجى) للتفضيل، صيغ من المفعول، وهو خلاف القياس، قال السّيوطي نقلا عن القاضي البيضاوي، فقال: "أرجى: من أسماء التفضيل التي بُنيت للمفعول، فإن قياس (أفعل) ألَّا يبنى للمفعول، وقد بنيت هذه للمفعول. فإن العمل مرجو به الثواب وعلو الدرجة، ويجوز أن تكون إضافته إلى العمل، لأنه هو السبب الداعي للرجاء، فيكون المعنى: حدثني بما أنت أرجى من نفسك به من أعمالك" (٢). ورأي الطيبي شبيه بهذا الرأي؛ حيث قال: "أرجى: من أسماء التفضيل التي بُنيت للمفعول فهو مثل قولك: فلانٌ أشهرُ من فلان؛ فإن قياس (أفعل) ألَّا يبنى للمفعول، وقد بنيت هذه للمفعول؛ إذ العمل مرجو به الثواب، ويجوز أن تكون إضافته إلى العمل؛ لأنه سبب الرجاء، فيكون المعنى: حدثني بما أنت أرجى من نفسك به من أعمالك"(٣).

---

(١) عقود الزّبرجد (٢/٥١٧)، وانظر الحديث في : صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، (٢/ ٥٣)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (٤/ ١٩١٠)، السنن الكبرى للنسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، (٧/ ٣٤٣)، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (١٥/ ٥٦٠)

(٢) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (١/ ٣٧٩)

(٣) شرح المشكاة (٤/ ١٢٤٤)

وصرّح الدماميني بأنَّ قوله: أرجى: ورد على غير القياس، فقال: "أرجى: أفعل تفضيل من فعلٍ مبني للمفعول، وهو سماعي، مثل: أَشْغَلَ، وأَعْذَرَ، بمعنى: أكثرَ مشغوليةً، ومعذوريةً. ومنه: أَعْنَى في قول سيبويه: "وَهُمْ بشأنِه أَعْنَى" [(١)]، فالعمل ليس براجٍ للثواب، وإنما هو مرجُوٌّ الثواب"[(٢)]. وهذا هو رأي القسطلاني، وغيره، أي: أنَّ (أرجى) على وزن: (أَفْعَل) التفضيل المبني من المفعول، وهو سماعي؛ إذ العمل ليس براجٍ للثواب، أي: لا بمعنى الفاعل؛ وإنما العمل مرجوٌّ الثواب[(٣)]. وقسم آخر زعموا أنَّ (أرجى) اسم التفضيل بمعنى: الفاعل، يقول عزُّ الدّين الكرماني: "أفعل التفضيل هنا، يجوز أن يكون للفاعل، تقديره: أخبرني بعمل يكون رجاؤك بثوابه أكثرَ"[(٤)]. وردَّه شمس الدّين الكرماني، بأنَّ "قوله: أرجى، بمعنى: المفعول لا بمعنى: الفاعل"[(٥)]. وقسم آخر ثالث متوسط، جمع بين رأيي الفريقين، ويمثلهم الدَّهلوي، فقال: "أرجى، يجوز أن يكون بمعنى المفعول، والإضافة، والوصف بحال المتعلِّق، والتقدير: عَمَلٍ مرجوٍ ثوابُه، وصعودُه، أو يكون بمعنى: الفاعل والمعنى: بعملٍ أنت ترجو به الثواب عند اللَّه من بين سائر الأعمال"[(٦)]. وموقف علماء الصرف منها أنَّ (أرجى): اسم التفضيل مصوغ مما بُني للمفعول، وهو خلاف للقياس. بل يُعدُّ عند

---

(١) لم أر عند سيبويه سوى قوله في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله: "وهم ببيانه أعنى"، الكتاب (١/ ٣٤)

(٢) مصابيح الجامع (٣/ ١٤٥)

(٣) انظر إرشاد الساري (٢/ ٣٢٦)، منحة الباري (٣/ ٢١٩)

(٤) انظر شرح المصابيح، لابن الملك (٢/ ٢٠٢)

(٥) الكواكب الدراري (٦/ ٢٠٢)

(٦) لمعات التنقيح (٣/ ٤٣١)

الزّمخشري شاذًّا، وقد قال: "والقياس أن يفضل على الفاعل، دون المفعول، وقد شذَّ نحو: أشْغَلُ، وأَرْجَى، وأَخْوَف، وأَهْيَب، وأَحْمد، وأنا أسرُّ بهذا منك"(١). كلُّها مصوغة من المفعول، ورأي ابن يعيش هو أنه قد شذَّت ألفاظ يسيرة متأوَّلة؛ من ذلك ما ذكره جار الله من نحو: (أشغلُ)، وكذلك: (أزهَى من ديكٍ، وهو أَعْذَر منه، وأَلْوَمُ، وأشْهَر)، قال ابن يعيش: ألا ترى أنَّه ذو زَهْو، وذو عُذْر، وذو لَوْم، وذو اشتهار، وكذلك البقية(٢). وهذا يعني أنّ (أرجى) على هذه اللغة، قياس مطرد، كما قال السيرافي(٣). ورأْيُ ابن مالك هو عدم شذوذ (أَرْجَى)، مع كونه مبنيا مما لم يسم فاعله؛ وذلك لأمن اللَّبس فيه، قال مالك: "وأفعل التفضيل من فعل المفعول لا يحكم بشذوذه، إلا فيما يلبس فيه قصد المفعول بقصد الفاعل؛ وذلك إذا كان الفعل مستعملا بالبناءين كثيرا، ولم يُقارن (أفعل) بما يمنعه من أن يراد به الفاعلية، كقولك: هذا أضرَبُ من ذلك، وأنت تريد أنَّ الضَّرب الواقع به أشدُّ من الواقع بغيره، فإنَّ هذا لا يجوز؛ لأنَّ المراد به لا دليل عليه، بل السابق إلى ذهن مَنْ يسمعه التفضيل في الفاعلية. فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز، وحسُن، .... ، فلو كان مما لازم بناءَ ما لم يسمّ فاعله، أو غلب عليه لم يتوقف في جوازه لعدم اللبس، وكثرة النظائر، كأزهى وأعنى"(٤). وغيره مما بني من فعل ما لم يسمّ، وحكى الحملاوي أنه "سمع شذوذًا: هو أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين، وكلام أخصر من غيره، من زهي

(١) المفصل (٢٩٧ــ ٢٩٨)
(٢) لمزيد من البيان ، انظر شرح المفصل (٤/ ١٢٧)
(٣) انظر شرح الكتاب (٤/ ٤٧٥)
(٤) شرح التسهيل (٣/ ٥٢)

بمعنى: تكبر، واختصر، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل: إن الأوّل قد ورد، فيه زَهَا يَزْهُو، لا شذوذ فيه"[١]. وهذا هو رأي الغلاييني؛ حيث قال: "وشذ قولهم: هو أزهى من ديك، فبنوه من (زُهي)، وهو فعل مجهول وقولهم: هو أخصر منه، فبنو اسم التفضيل من (اختصر)، وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى للمجهول"[٢]. ومن المعاصرين كحسن عباس، مَنْ رأى أنّ الأنسب الأخذ بالرأي الذي يجيز صياغة أفعل التفضيل من الأفعال المسموعة، التي يقال إنها تلازم البناء للمجهول. مثل: زهي وهزل؛ بشرط أمن اللبس، عملا بقول ابن مالك:

"وما بنوا من فِعْلِ مَفْعُولٍ بلا لَبْسٍ فليس نادرا"[٣].

فيقال: "ما أزهى الطاووس! وما أهزل المريض[٤]. ومثله حديث: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ"[٥]. الشّاهد: (أحبّ). قالوا: إنه (أفعل) التفضيل بمعنى: (المفعول) على خلاف القياس، وإن كان كثيراً[٦]. وكثرته يخرجه مما يحفظ ولا يقاس عليه، قال العيني: "ولا يقتصر على السماع؛ لكثرة مجيئه"[٧]. وبهذا يزول المشكل.

---

(١) شذ العرف (٦٨-٦٧)

(٢) جامع الدروس (١/١٩٥)

(٣) الشّافية الكافية (٢ ١١٢٦-١١٢٧)

(٤) انظر النحو الوافي (٣/٣٥٠)

(٥) عقود الزّبرجد (١/ ١٥٢)، وانظر الحديث في : صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، (١/ ١٢)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (١/ ٦٧)، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (١/ ٤٠٦)

(٦) الكواكب الدراري (١/ ٩٧)، وانظر اللامع الصبيح (١/ ١٤٥)

(٧) عمدة القاري (١/ ١٤٣)

المسألة الخامسة: صوغ (خَيْر، وشَرّ) على: (أَفْعَل)

الحديث: "لَهَذَا عِنْدَ اللهِ أَخْيَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلِ هَذَا"(١).

الحديث: "لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ أَشَرُّ مِنْهُ"(٢).

الحديث: "إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُم يَنْشُرُ سِرَّهَا"(٣).

الحديث: "أَنَّ النَّبِيَّ ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا، قِيلَ: فَالْأَكْلُ، قال: "ذَاكَ أَشَرُّ وَأَخْبَثُ"(٤).

الشّاهد: (أخير، وأشرّ)، على زنة: (أَفْعَل)، والمعهود أن يأتي هكذا (خير وشَرّ)، بحذف الهمزة، قال السّيوطي نقلا عن العكبري: "لفظة (أخير)، يريد بها (خير) التي للتفضيل، لأنه وصلها بـ (مِنْ)، كقولك: زيد خير من

---

(١) عقود الزّبرجد (٢/ ٣٢٧)، وانظر الحديث في : مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (٣٥/ ٣١٤) جامع المسانيد، لابن الجوزي، تحقيق: د. علي حسين البواب، (٢/ ٢٣٠)، الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، (١/ ٤٤١)

(٢) عقود الزبرجد، (٢/ ٣٢٨)، وانظر الحديث في : صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير، (٩/ ٤٩)، شرح المشكاة، للطيبي (١١/ ٣٤٠٩)

(٣) عقود الزبرجد، (٢/ ٣٢٨)، وانظر الحديث في : صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (٢/ ١٠٦٠)، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، (١/ ٣٢٠)، الجمع بين الصحيحين (٢/ ٤٧٢)

(٤) عقود الزبرجد، (٢/ ٣٢٨)، وانظر الحديث في : صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (٣/ ١٦٠٠)، السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (٧/ ٤٥٩)

عمرو. فيجوز أن يكون السَّهو من الرّاوي، والصواب خير. ويجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها مثل: أَفْضَل"[١]. والكثير المشهور استعمال: خير، وشر، بدون الهمزة، قال السيرافي: "وأما خير وشرٌّ؛ فإنما كثرا، والأصل فيهما (أخير، وأشرّ)؛ وإنما حذفت الهمزة منهما لكثرتهما في الكلام[٢]. لهذا كان أكثر علماء العربية يُنكرون استعمال (أخير، وأشرّ) بالهمزة، قال أبو هلال العسكري: "خير، وشرّ، يجيئان بمعنى: أفعل، ولا يقال: أخير، ولا أشرٌّ"[٣]. وحكى العكبري أنَّ هذا الأصل غير مستعمل في كلام العرب، فقال: "وهذا غير مستعمل في كلامهم، لأنّهم يستعملون حذف الألف من هذا فيقولون: فلان شَرٌّ من فلان، وفلان خيْرٌ من فلان، ولا يكادون يقولون: فلان أشرٌّ من فلان، وفلان أخيرُ من فلان"[٤]. وأكثر النّحاة يعدُّون قوله: (أخير وأشر) أصلًا مرفوضا، قال الزّمخشري: "والأخير والأشرّ، أصل قولهم: هو خير منه، وشرٌّ منه. وهو أصل مرفوض"[٥]. وحكى ابن جني كذلك أنَّ قوله: "الأشرُّ: بتشديد (الراء) هو الأصل المرفوض؛ لأنَّ أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شرٌّ منه ــ هذا أخير منه، وأشرٌّ منه. فكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة منهما. ويدل على ذلك قولهم: الخُورَى، والشُّرِّى، تأنيث الأخير، والأشر"[٦]. وهذا هو الصواب عند النحاس، فقد قال: "والحق أنَّ

(١) إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل (١١٦) وانظر عقود الزّبرجد (٢/ ٣٢٧)
(٢) شرح الكتاب (٣/ ٤٦٠)
(٣) الوجوه والنظائر (٢١٣)
(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٣٧٥)
(٥) الكشاف (٤/ ٤٣٨)
(٦) المحتسب (٢/ ٢٩٩)

أخير، وأشر. ورد على الأصل، وإن كان متروكا مرفوضا"[١]. وذهب طائفة من الشراح إلى أنَّ قوله: (أخير، وأشرٌ) أصل متروك لا يستعمل، قال البيضاوي، والطيبي: "أخير، وأشرٌ، أصلان متروكان لا يكادان يستعملان إلا نادرا؛ إنما المتعارف: خير، وشر"[٢]. قال الدَّهلوي: (أشرٌ، وأخير). ورد على الأصل المتروك[٣]. ومنهم من زعم أنَّ استعمال (أخير وأشرٌ) وارد في فصيح الكلام، بل إنه لغة ــ وإن كانت نزرة ــ، لكنها تكررت في الأحاديث، قال النووي: "إنه لغة ــ وإن كانت قليلة الاستعمال ــ، فهو عربي فصيح، ولهذا نظائر مما لا يكون معروفا عند النحويين، وجاريا على قواعدهم، وقد صحَّت به الأحاديث، فلا ينبغي ردُّه إذا ثبت، وسببه أنَّ النحويين لم يُحيطوا إحاطةً قطعيةً بجميع كلام العرب، ولهذا يمنع بعضهم ما ينقله غيرُه عن العرب كما هو معروف[٤]. ولا يُقبل إنكارهم، وإن كانت لغةً قليلةَ الاستعمال"[٥]. وزعم الهروي أنَّ ما ورد في الأحاديث إشارةٌ إلى جواز استعمال (أخير) على زنة: (أفعل) دون غيره، فقال: "وفيه تنبيه أنَّ استعمال (أخير) خيرٌ من استعمال (أشرّ). ولعل السبب فيه أنَّ (خير) يُستعمل للتفضيل، وغيره، فيكون (أخير) نصًّا في المقصود بخلاف (شرّ)؛ وإنما يُبالَغ فيه بإتيان الهمز"[٦]. وردّه ابن المظفر بأنَّ الحق ثبوت الهمزة في كلا اللفظين وفي (أشرّ) على

(١) إعراب القرآن (٣/ ٣١٨)
(٢) تحفة الأبرار (٣/ ٣٢٨)، وانظر شرح المشكاة (١١/ ٣٤٠٩)
(٣) لمعات التنقيح (٨/ ٦٠٣)
(٤) شرح النووي (١٣/ ١٩٦ــ ١٩٧)
(٥) السابق نفسه (١٦/ ٧٦)
(٦) مرقاة المفاتيح (٨/ ٣٣٨٨)

الخصوص، فقال: "وأما الهمزة في قولك: أشرّ منه فليست همزة نقل، بل هي همزة زائدة لتكملة صيغة (أفعل) الذي هو اسم التفضيل، وكان حقّها أن تكون موجودة، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال في هاتين اللفظتين وربما نطق فيهما بالأصل"(١). ويتردد حذف الهمزة من (أخير وأشرّ) عند ابن مالك بين لازم غير مقيس عليه(٢)، وقال: "ومن هذا القبيل حذف همزة (أفْعَل) التفضيل في قولهم: هو خيرٌ من هذا وشرٌّ من ذاك. والأصل: أخْيَر، وأشرٌّ. وربما استعملا كذلك"(٣). وبين حذف غالب، كما قال: "وغلب حذف همزة: أخير، وأشر، في التفضيل"(٤). وهذا هو المشار إليه بقوله: "غالبا أغناهم "خير، وشر" ... عن قولهم: "أخير منه، وأشر"(٥).

ومن علماء العربية مَنْ حاول التوفيق بين رأي من أنكر، ورأي من أجاز، يقول القاضي عياض: "أهل النحو يأبَوْنَ أن يقال: فلان أشرَّ، أو أخير من فلان، وإنما يقال: شرٌّ، وخيرٌ، وهو كلام العرب مشهور، كقوله تعالى: ﴿مَنْ هُوَ شَرٌّ مكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾(٦). وقوله تعالى: ﴿خَيْرٌ عِندَ

(١) الحواشي على درة الغواص (٧٥٢)

(٢) وزعم الشاطبي أنه "لا يلزم ــ إذا كثر استعمالُ الشاذِّ في بابٍ ــ أن يُقاس عليه في بابٍ آخر. والدليل على ذلك أنَّ (خَيْرَا، وشَرَاً) كثر استعمالُهما في التفضيل دون همزة، فتقول: زيدٌ خَيْرٌ من عَمْرو، وشَرٌّ من بَكْر، ولا يقال: أَخْيَرُ، ولا أَشَرٌّ إلا قليلا". المقاصد الشّافية (٤/ ٤٧٦)

(٣) إيجاز التعريف في علم التصريف (١٩٦)

(٤) التسهيل (١٣٣)، وشرح التسهيل (٣/ ٥٠)، وانظر المساعد (٢/ ١٦٦)، تمهيد القواعد (٦/ ٢٦٥٥)

(٥) شرح الكافية الشّافية (٢/ ١١٢١)

(٦) الآية ٧٥ من سورة مريم

رَبِّكَ ثَوَابًا﴾(١). وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللفظين على وجهها، وهي حجَّة عليهم باستعمال الوجهين"(٢). ثم أكثر علماء الصرف، كالسيرافي، وابن جني، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك وغيرهم (٣)، مجمعون على أصالة قوله: (أخير وأشرّ) بالهمزة، على زنة: أَفْعَل، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وحذفت الهمزة وأدغم في (شرّ) الراء الأوّلى في الثانية، فصار (خير وشرّ)، ودلّ على أنَّ ثبوت الهمزة هو الأصل قراءة أبي قلابة(٤): ﴿مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ﴾(٥). بفتح الشين وتشديد الراء، ومنه:

بلالُ خيرُ الناسِ وابن الأَخْيَرِ وأنتَ مِنْ سَعَدٍ مَكَانِ المِغْفَرِ(٦).

لهذا زعم بعض علماء العربية أنَّ ذلك مقيس، قال الجوجَري: "وقد يستعملان على القياس"(٧).

---

(١) الآية ٤٦ من سورة الكهف

(٢) إكمال المعلم (٤/ ٦١٤)

(٣) انظر شرح الكتاب (٤/ ١٩٨) والمحتسب (٢/ ٢٩٩) واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٤٧) وشرح المفصل (٣/ ٤٠٦) وشرح الكافية الشّافية (٢/ ١١٢٧) والكُنّاش (١/ ٣٤٠)

(٤) انظر المحتسب (٢/ ٤٠٩)، البحر المحيط في التفسير (١٠/ ٤٣)

(٥) الآية ٢٦ من سورة القمر

(٦) من الرجز، نُسب لرؤبة. ولم أجده في ديوانه، وهو منسوب له في: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٣٧٥) المحتسب (٢/ ٢٩٩) شرح الكافية الشّافية (٢/ ١١٢٧) المقاصد الشّافية (١/ ٨) شرح الأشموني (٢/ ٢٩٩) شرح التصريح (٢/ ٩٢) همع الهوامع (٣/ ٣١٩) شذا العرف (٦٦)

(٧) شرح شذور الذهب (٢/ ٧٢٣)

المسألة السّادسة: صوغ (أَفْعَل) التّفضيل من فِعْل رُبَاعِيّ

الحديث: "أنِّي مِنْ أَتْقَاهُم، وأَدَّاهُمْ لِلْأَمانةِ"(١).

الشّاهد: (أتقاهم، وأدَّاهم)، كلاهما اسم التفضيل، صيغ من الرباعي، وهذا مشكل، وقد نقل السّيوطي عن الحافظ العراقي أنه قال: "هذا فيه إشكال من حيث استعمال أفعل التفضيل من فعل رباعي، وإنما يستعمل من الثلاثي كما هو معروف، والذي يقع في الأصول ويضبطه أهل الحديث في هذا الحرف، أنه بفتح الهمزة من غير مد، وتشديد الدال"(٢). ورُوي بمدّ ألف (أدَّى) دون تشديد الدال، قال التُّوربشتي: "آدَاهُمْ، يقال: هو آدَى منك للأمانة، بمدّ الألف"(٣). وحكاه الزّمخشري بمدّ الألف، فقال: "آدَى، أي: أعدَّ، وهو كقولهم: هو أعطاهم للدينار، والدرهم. وهو آداهم للأمانة"(٤). ورواية سائدة عند كثير من أهل الحديث هي بمدّ ألف (أدَّى) ودال مهملة مخففة، قال الدَّهْلَوِي: "أتْقَى وآدى: أَفْعَل، من المزيد، الأوّل: من (اتَّقى)، والثاني: من أَدَى، بحذف الزائد، ويجوز أن يكون (أتْقَى) من (وَقِيَ) بتبديل واوِه تاءً، والثاني: من (أدَى) مخففًا، مجرَّد (أدَّى)، وإن لم يكن مستعملا ، فتدبّر ، والله أعلم ، وقد يجيء ذلك، كقولهم: أعطاهم للدينار"(٥).

---

(١) عقود الزّبرجد (٣/ ١٦٣)، وانظر الحديث في : مشكاة المصابيح، للسيوطي، (٢/ ١٢٤٨)، قوت المغتذي على جامع الترمذي، للباحث: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، (١/ ٣٤٩)

(٢) عقود الزبرجد (٣/ ١٦٣)

(٣) الميسر في شرح مصابيح السنة (٣/ ٩٨٢)

(٤) الفائق (١/ ٣١)

(٥) لمعات التنقيح (٧/ ٣٦٩)

وكلتا الروايتين مشكل؛ لكونهما رباعيا، سواء بفتح الهمزة، وتشديد الدال من غير مدّ، أو بالمدّ بدون التشديد؛ لأنَّ القياس يقتضي أن يُستعمل من الثلاثي، فلا يصاغ إلَّا مما يصاغ منه فعلا التعجُّب، فهو لا يُبنى من غير الثلاثي، وذكر سيبويه أنَّ أفعل التفضيل إنما يبني مما يُبنى منه فعل التعجب، فقال: "وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به رجلاً، ولا هو أفعل منه، لأنّك تريد أن ترفعه من غايةٍ دونه، كما أنّك إذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدّنيا. والمعنى في أفعل به وما

أفعله واحد. وهذا يدل على أنَّ الأصل أن يكون صوغه من الثلاثي، قال الزّمخشري: "قياسه أن يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه، مما ليس بلونٍ ولا عيب. لا يقال في: أَجَابَ وانْطَلَق، ولا في سمرَ وعَوِرَ: هو أَجْوَب منه وأَطْلَق، ولا أَسمر منه وأَعْوَر"(١). وهذا هو مذهب ابن مالك؛ حيث حكى أنه "قد بيّن في التّعجّب أنَّ فعله لا يبنى دون شذوذ إلا من فعل ثلاثي، مجرّد، تامّ، مثبت، متصرف قابل معناه للكثرة، غير مبني للمفعول، ولا معبّر عن فاعله بأفعل فعلاء. فكذلك أفعل التفضيل لا يبنى دون شذوذ إلا من فعل مستوف للقيود المذكورة.. فيقال في بنائه من كَتَب وعَلِم وظَرُف: هو أكتبُ منه وأعلمُ وأظرفُ. ويحكم في هذا ونحوه بالاطّراد؛ لأنّه من فعل مستوف للقيود. ويحكم بالشذوذ ما لم يستوف القيود، كما فُعِل في التعجب"(٢). وإن سُمع بناء أفعل التفضيل من غير ثلاثي عُدَّ ذلك ـــ عند الغالبية من علماء الصرف ـــ شاذًّا، وحُفظ ما ورد من ذلك من الألفاظ ولم يقس عليه، كما في التعجب، قال الزّمخشري: "ومما شذ من ذلك هو

(١) المفصل في صنعة الإعراب (٢٩٧)
(٢) شرح التسهيل (٣/ ٥٠)

أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرم لي من زيد، أي: أشدّ إكرامًا وهذا المكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ، أي: أشدّ إقفاراً، وهذا الكلام أَخْصَر، وفي أمثالهم: أَفْلَسُ مِن ابْنِ المذَلَّق"[(١)]. وهذا مذهب المحققين من النحويين كابن الأثير، وابن الناظم، وابن هشام، وغيرهم[(٢)]. بهذا يشذ (ما أتقاهم وأدَّاهم، وآداهم) على قول المانعين. ولا شذوذ على ـ رأي ابن يعيش ـ في صوغ أفعل التفضيل من كلّ فعل ثلاثيّ لحقته زوائد، كاسْتَفْعَل، وافْتَعَلَ، وانْفَعَلَ؛ لأنَّ أصلها ثلاثة أحرف، قال ابن يعيش: " فعلى هذا يكون قولهم: هو أعطاهم للدينار، والدرهم، وأولاهم للخير. شاذًّا من جهة الاستعمال لا القياس"[(٣)]. وهذا يعنى أنّ بناء (أفعل من كذا) يقبل عنده القياس. وللنحاة في صوغ أفعل التفضيل من غير الثلاثي ثلاثة مذاهب، أحدها: أنه لا يجوز مطلقًا، والثاني: أنه يجوز مطلقًا، والثالث: أن تكون الهمزة في (أَفْعَل) للنقل، فلا يجوز أن يُبنى منه صيغة التعجب، ولا التفضيل، أو لا تكون للنقل فيجوز أن يصاغ منه[(٤)]. قال أبو حيان: "ومن المسموع منه مما همزته للنقل قولهم: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم، وما أولاه بالمعروف، وما أضيعه لكذا. ومن المسموع مما همزته

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب (٢٩٧)، وانظر المثل في: جمهرة الأمثال، لأبي الهلال العسكري (٢/ ١٠٧)

(٢) انظر البديع في علم العربية (١/ ٢٨٩) شرح ابن الناظم (٣٤١) أوضح المسالك (٣/ ٢٥٥)، التصريح بمضمون التوضيح، (٢/ ٦٩) شذا العرف (٦٧) ،جامع الدروس العربية (١/ ١٩٥)

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٢١)

(٤) انظر الارتشاف (٤/ ٢٠٧٨ـ٢٠٧٩)، أوضح المسالك (٣/ ٢٥٥)، شرح الأشموني (٢/ ٣٠٠)، التصريح بمضمون التوضيح، (٢/ ٩٣)

ليست للنقل قولهم: ما أَنْتَنَه، في لغة من قال: أَنْتَنَ، وما أَخْطَأَه، وما أَصْوَبه، وما أَيْسرَه، وما أعدَمَه، وما أسنَّه، وما أوحَش الدار، وما أمتعَه، وما أسرفَه، وما أفرَط جهله، وما أظلَمه، وما أضوَاه"[1].

(١) الارتشاف (٤/ ٢٠٧٨ــ٢٠٧٩)

المسألة السّابعة: تكسير (مَفْعُول) على (مَفَاعِيل) بإثبات الياء

الحديث: " في وُجُوهِ الميَامِيــن" [١].

الشّاهد: (الميَامِيــن)، بإثبات الياء فيه، وهو جمع (مَيْمُــون)، وهــو مشكل، قال السّيوطي: "هو جمع مُؤْمِن بكسر الميم. ثم قال نقلا عــن ابــن الجوزي: إثبات الياء فيه غلط والصواب (مَيَامِن) بــحذفها. وعن ابن حجر: وخُرِّج على إشباع الكسرة، وحكى غيره جوازه. وعنه: أنــه يجمــع علــى مَيَامِين. ثم قال: والمحدّثون يقولون: مَيامِين، ولا يصــحّ إلا علــى إشــباع الكسرة فتصير ياء، كمُطْفِل ومَطَافِل ومَطَافِيل"[٢]. بهذا يتسنّى لنا أن نُصــنّف آراء علماء العربية حول جمع (مَفْعُول على مَفَاعِيل)، باليــاء علــى عــدّة وجوه، منها: أنّ جمع (الميامِين) بالياء غلط، والصواب بدونــها، وهــؤلاء ربما أخذوا بقول سيبويه في باب تكسير ما عِدَّة حروفه أربعة أحرف؛ حيث قال: "واعلم أنَّ كلَّ شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبني بناء بنات الأربعة وألحق ببنائها، فإنه يكسّر على مثال: مفاعــل، كمــا تكســر بنــات الأربعة"[٣]. ومنها: أنَّ قياس (مَيامِين) على (مَلاعِين ومَشَائيم) شاذّ يكتفــى فيه بالحفظ، قال ابن يعيش: "وقــالوا: مَيْمُــونٌ، ومَيــامِينُ، ولا مَكْسُــورٌ، ومَكاسِيرُ، ومَسْلُوخَةٌ، ومَسالِيخُ، كلّه على التشبيه بالاسم. وهذا شــاذ فــي: مفعول" [٤]. ومنها: أنَّ تكسير (مَيمُون) عند الشاطبي نادر، وقد أورد نظائره من ألفاظ جمعت على (مَفَاعِيل)، ثم حملها علــى النّــادر، فقــال: "وقــالوا:

---

(١) عقود الزّبرجد (٢/ ٥١٨)
(٢) السابق نفسه (٢/ ٥١٨)
(٣) الكتاب (٣/ ٦١٣)
(٤) شرح المفصل (٣/ ٣١٨)

مكاسيرُ، وملعونٌ وملاعينُ، ومشئومٌ ومشائيمُ، وهو نادرٌ، شبهوه بالأسماء التي تقرُبُ من هذا الوزن كمُغرُودٍ ومغاريدُ"[١]. وعلّة شذوذه وندرته أنّه "لا يجمع جمع تكسير ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوّله ميم؛ لمشابهته الفعل لفظا ومعنى، وجاء شذوذا في نحو: مَيمُون جمعه على: مَيامِين، كما شذّ في: مُفعل، كمُوسر، وجمعه على مياسير"[٢]. ومنها: أنّ تكسير (الميامين) جائز في العربيّة؛ لأنّ المفعول يجمع على: المفاعيل بالياء، و(المفْعَل، والمفْعَلة) يجمع على (مَفاعِل)، قال الأزهري: "وجمع الميمُون: مَيامِين، وقد يمنه الله يمنًا، فهو مَيمُون. والله اليَامِن، وجمع الميمنَة: مَيامِن"[٣]. ومنها: أنَّ (مَيامِين) جائز قياسًا على (مَلاعِين ومَشائيم) جمع (مَلْعُون ومَشْؤوم)؛ لأنّهم حملوه على بناء بنات خمسة أحرف؛ لأنَّ العرب يقولون: "مَلاعِينُ، كسروا: مَلْعُونا، كأنهم شبَّهوه بالاسم مما هو على خمسة أحرف، ورابعه حرف مدّ وليّن، من نحو: بُهْلُول: وبَهالِيلَ، ومَشْؤُوم، ومَشائِيمُ"[٤]. ورأي ابن السراج أنَّ ما جاء على زنة: المفعول، يجمع بالواو والنّون، غير أنه حكى جمعه جمع تكسير، فقال: "مفعول: مثله بالواو والنّون، وقالوا: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين شبهوها بالأسماء"[٥]. ومنه قول الشاعر:

---

(١) المقاصد الشّافية (٧/ ٢١١)
(٢) معجم القواعد العربية، عبد الغني الدقر (١٩٤)
(٣) تهذيب اللغة (١٥/ ٣٧٩)
(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣١٨)
(٥) الأصول في النحو (٣/ ٢٣)

مَشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها[١].

وحكى ابن الحاجب أنه سمع عن العرب (ميامين) وما قيس عليه بالياء، فقال: "وجاء: عواوير، وملاعين، وميامين، ومشائيم، ومياسير، ومفاطير، ومناكير"[٢]. فدلّ ذلك على جواز جمعه على (المفاعيل) بلا غضاضة.

وقد أورد عباس أبو السعود أمثلة كثيرة بشواهدها الشعرية، لجمع مفعول على مفاعيل، مسموعة عن مَنْ يُحتج بكلامه، نقلاً عن ابن قتيبة وغيره[٣].

(١) من الطويل، نسب للأَخْوَص الرّياحي، وليس له ديوان. انظر: الكتاب (١/ ١٦٥)، فرحة الأديب، للأسود الغندجاني (٢)، شرح الكتاب، للسيرافي، (٢/ ٢٠١)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣١٨)، المقاصد الشّافية (٧/ ٢١١). والبيت منسوب أيضا للفرزدق في الكتاب (٣/ ٢٩)، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(٢) الشّافية في علمي التصريف والخط (٧٦) وانظر شرح الشّافية لركن الدّين الاستراباذي (١/ ٤٧٢)

(٣) انظر الفيصل في ألوان الجموع (٩٤_ ٩٨)

المسألة الثامنة: وقوع المضارع المثبت المستقبل جواباً للقسم غير مؤكّد بالنّون

الحديث: "لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونَنِي، ثُم يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ"(١).

الشّاهد: (لَيَرِدُ عليَّ...أعرفُهم). وقع المضارع الموجب المستقبل جوابا لقسم غير مؤكَّد بالنّون، مما لا يجوز عند أكثر النحويين. يقول سيبويه: "اعلم أنَّ القسم توكيدٌ لكلامك، فإذا حلفتَ على فعلٍ غير منفي لم يقع لزمته اللامُ، ولزمت النّون الخفيفة، أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: واللَّهِ لَأفعلنَّ. وزعم الخليل: أنَّ النّون تلزم اللام، كلزوم اللام في قولك: إن كان لَصالحًا، فإنْ بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النّون في آخر الكلمة"(٢). وهذا يعني: أنَّ الفعل المستقبل الواقع في جواب القسم موجبا، تلزمه اللام في أوله، والنّون في آخره ثقيلة، أو خفيفة. إن قال قائل فَلِمَ لَزِمَت اللام، والنّون معا، وما الفائدة في الجمع بينهما، وهلا جاز الاقتصار على إحداهما؛ إذ كانتا جميعا للتوكيد؟. يجاب عن السؤال بأنَّ النحويين الأقدمين أمثال الخليل وسيبويه وغيرهما، قد أجمعوا على أنّه إنما جمع بين اللام والنّون هنا؛ لأنَّ اللام تدخل لتحقيق المحلوف عليه، كما دخلت (لا) في (النفي)، وكذا قولك: واللَّهِ لا يقوم زيد. ولزمت النّون في آخر الفعل؛ ليفصل بها بين فعل الحال والاستقبال، فهي دليل الاستقبال، فإذا قلت: واللَّهِ لَيخرجَنَّ زيدٌ. دلَّت اللام على الإيجاب، والنّون على الاستقبال، وتخليص الفعل من الحال، فقد دلَّ كلٌّ واحد منهما على معنى مفرد، فإن لم تُرد الاستقبال جاز أن تقول: واللَّه لَيقومُ ويصلِّي. لمن هو في تلك الحال،

---

(١) عقود الزّبرجد (١/ ٣٩٣)، وانظر الحديث في : صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير (٨/ ١٢٠)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (٤/ ١٧٩٣)

(٢) الكتاب (٣/ ١٠٤)

وربما أُضمرت هذه (اللام) في الشعر مع ذكر النّون، ضرورةً[١]. هذه هي النّكتة في لزوم الجمع بين اللام والنّون معا في الفعل المستقبل المثبت الواقع في جواب القسم. فالفعل الذي يجاب به القسم أنواع، منها ما يلزم التوكيد باللام والنّون، ومنها ما لا يلزم. يقول ابن مالك: فإن صُدِّرت الجملة المجاب بها القسم بفعل مضارع، وكان مثبتا، فإمّا أن يراد به الاستقبال، أو يراد به الحال. فإن أريد به الحال قُرِن باللام، ولم يُؤكَّد بالنّون؛ لأنها مخصوصة بالمستقبل"[٢]. وأورد ابن مالك من شواهد إفراد (اللام)؛ لكون الحال مقصودًا قول الشاعر:

لئن تَكُ قد ضاقَتْ عليكم بُيوتُكُمْ لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بَيْتِيَ واسعُ[٣]

والشّاهد فيه: أنَّ المضارع للحال: (لَيَعلمُ) وقع جوابا للقسم؛ لهذا اكتفى فيه باللام؛ لأنّه ممتنع توكيده بالنّون. فالمعنى: واللَّهِ إن تكن قد ضاقت عليكم بيوتُكم لَيعلمُ الآن ربِّى أنَّ بيتي واسع.

وإن أريد بالمضارع المثبت الاستقبال، وقُرن به حرف التنفيس، أو قُدِّم عليه معموله امتنع أيضا توكيده بالنّون، ولزم جعل (اللام) مقارنة بحرف التنفيس، أو للمعمول المتقدِّم، فمن مقارنتها حرف التنفيس قول الشاعر[٤]:

فوربِّي لَسَوْف يُجزَى الذي أسْ لَفه المرءُ سَيِّئا أو جميلا[٥].

---

(١) انظر اللّامات، للزجاجي (١١٠ــ ١١١)

(٢) شرح التسهيل (٣/ ٢٠٨)، وانظر تمهيد القواعد (٦/ ٣٠٩٩)

(٣) من الطويل، منسوب للكميت. ولم أعثر عليه في ديوانه، انظر شرح الكافية الشّافية (٢/ ٨٣٧) تمهيد القواعد (٦/ ٣٠٩٩)، التصريح بمضمون التوضيح، (٢/ ٤١٤) الخزانة، (١١/ ٣٣٢)

(٤) انظر شرح التسهيل (٣/ ٢٠٨ــ٢٠٩)، وتمهيد القواعد (٦/ ٣١٠٠)

(٥) من الخفيف، بلا نسبة في: شرح الكافية الشّافية (٢/ ٨٣٥) التذييل والتكميل (١١/ ٣٨٣) أوضح المسالك (٤/ ٩٥) التصريح بمضمون التوضيح، (٢/ ٣٠١)، المقاصد الشافية (٥/ ٥٤٥)

فالشّاهد: (لسوف يُجزَى)؛ حيث انفردت اللام مع جواب قسم قُرن بحرف التنفيس. ومن مقارنة هذه اللام المعمول المتقدِّم قول الشاعر[١]:

"يمينًا لَيَوْما يَجْتَنِي المرءُ ما جَنتْ يداه فمسرورٌ ولهفانُ نادمُ[٢]"

فالشّاهد: (ليوما يجتني المرء)؛ حيث دخلت اللام فقط على المضارع المثبت المستقبل المجاب للقسم المقدَّم معمولُه عليه، أي: (يوما). فأصل الكلام (يمينا لَيجتنيَنَّ المرءُ يوما ما جنت يداه). فلزمت اللام والنّون؛ لأنَّ المضارع ــ هنا ــ لم يقترن بحرف تنفيس ولم يتقدم عليه معموله، ولم يُرد به الحال؛ فلما قُدِّم (يوما) وهو معمول (يجتني) انفردت اللام. فإن أريد بالمضارع المثبت الاستقبال، وخلا من حرف تنفيس، ومن تقديم معمول لَزِم في الغالب اقترانه باللام، وتوكيده بالنّون، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[٣]. ومن أجل ذلك قال ابن مالك: "في الغالب". احترازا من قوله في الحديث السابق: "لَيَرِدُ عليَّ أقوامٌ أعرفهم"[٤]. ومنه قول الشاعر:

فلا وأَبِي لَنَأْتِيهَا جِميعا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ ورُوم[٥].

---

(١) انظر شرح التسهيل (٣/ ٢٠٨ــ٢٠٩)، وتمهيد القواعد (٦/ ٣١٠٠)

(٢) من الطويل، بلا عزو في: شرح التسهيل (٣/ ٢٠٩)، تمهيد القواعد، (٦/ ٣١٠٠)، التذييل والتكميل (١١/ ٣٨٤) المقاصد الشافية (٥/ ٥٤٥)

(٣) الآية من الأنبياء:٥٧

(٤) انظر شرح التسهيل (٣/٢٠٩)، شرح الكافية الشّافية (٢/٨٥٣)

(٥) من الوافر، للصحابي عبد الله بن رواحة ــ رضي الله عنه. ديوانه (٩٧) شرح التسهيل (٣/٢٠٩)، شرح الكافية الشّافية (٢/٨٥٣). ورواية الديوان: "فلا وأبي مآب لنأتينها ... وإن كانت بها عرب وروم".

فأُفردت اللام، والاستقبال مراد مع عدم حرف تنفيس، وتقدُّم معمول، وفي ذكر الغالب أيضا احتراز من حذف اللّام، وثبوت النّون، كقول الشاعر(١):

وهمُ الرِّجَالُ وَكُلُّ ذلك منهم تَجِدَنَّ في رُحْبٍ وفي مُتَضَيَّق(٢).

الشّاهد: (تجدنَّ) فعل مضارع مستقبل واقع جواب قسم، أضمر فيه اللام، وأكِّد بالنّون الثّقيلة، والقياس يقتضي أن يؤكد بالاثنين، باللام والنّون. بهذا يفهم أنَّ عدم تأكيد جواب القسم بالنّون في الحديث السابق نادر؛ إذ ليس ثمة ما يمنع توكيده بها. ومن أجل ندور إفراد اللام، وإفراد النّون، قال ابن مالك: " لم تغنه اللام غالبا عن نون توكيد، وقد يُستغنى بها عن اللام"(٣). أي: قد يستغنى باللام عن نون توكيد، فهذا نادر؛ لأنه خلاف الغالب المعهود على مذهب البصريين، إذ لابدَّ ــ على شرطهم ــ من دخول اللام والنّون على المضارع المثبت الاستقبال، الخالي من حرف تنفيس، ومن تقديم معمول الواقع جوابا للقسم، إلا في الضرورة. أما إن كان المضارع المجاب به القسم منفيا، لم يؤكَّد بالنّون إلَّا إن كان نفيه بـ (لا)، فحينئذ قد يُؤكَّد بها كقول الشاعر(٤):

---

(١) انظر شرح التسهيل (٣/ ٢٠٥،٢١٠)، وتمهيد القواعد (٦/ ٣١٠٠ــــ٣١٠١)

(٢) من الكامل، للقطامي، ديوانه (٢٥٧) كتاب اللامات، للزجاجي (١١١)، وشرح التسهيل (٣/٢١٠)، وتمهيد القواعد (٦/ ٣١٠١)، التذييل والتكميل (١١/ ٣٨٦)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري (٢٦٨)

(٣) شرح التسهيل (٣/ ٢٠٩ــ٢١٠)، وانظر تمهيد القواعد (٦/ ٣١٠١)

(٤) انظر شرح التسهيل (٣/ ٢١٠) تمهيد القواعد (٦/ ٣١٠١)

تاللَّه لا يُحْمَدَنَّ المرْءُ مُجتَنَبًا فِعْلَ الكِرَامِ وإنْ فَاقَ الوَرَى حَسَبَا[١].

فأكَّد (لا يحمدنَّ) باللام والنّون. والأكثر ألّا يُؤكَّد، كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَموتُ﴾[٢]، فجرَّد (لا يبعث) من التوكيد [٣]؛ لأنه مضارع منفي.

مفاد القول: الجملة التي يجاب بها القسم إما أن تكون مصدرة بفعل مضارع منفي، أو بفعل موجب. فإن كان منفيا، فالأكثر خلوه من التأكيد باللام والنّون. وأمَّا الفعل المستقبل المثبت، فأكثر النحويين لا يجيزون وقوعه جوابَ قسمٍ دون أن يؤكَّد بالنّون واللام. بينما بعضهم جعلوا تأكيده بالنّون واللام حسب طبيعة الجملة التي صُدِّر بها جواب القسم. فهي أنواع: نوع يلزم فيه النّون واللام، وذلك إذا كان الفعل المضارع المثبت المقسم عليه في الإيجاب خاليا من حرف تنفيس، ومن تقديم معموله عليه. ونوع يمتنع فيه التوكيد بالنّون واللام، وذلك إذا قُرن بهذا الفعل حرف التنفيس، أو قُدِّم عليه معموله. ونوع أنت فيه مخيَّر، فإن شئت أدخلت النّون على هذه الأفعال، وإن شئت لم تدخلها. قال ابن الأثير: "وهو الأمر، والنَّهي، والاستفهام، كقولك: اضربنَّ زيدا، ولا تضربنَّ عمرا، وهل تضربنَّ بكرا؟؛ لأنَّ الأمر والنهى قد يقعان غير مرادين"[٤]. ونوع تحذف فيه النّون

---

(١) من البسيط، وغير منسوب، انظر شرح التسهيل (٣/ ٢١٠) الارتشاف (٤/ ١٧٨١)، التذييل والتكميل (١١/ ٣٨٧)، توضيح المقاصد والمسالك (١١٧٢/٣)، تمهيد القواعد (٦/ ٣١٠١)، شرح الأشموني (١١٤/٣)

(٢) الآية ٣٠ من سورة النحل

(٣) انظر شرح التسهيل (٣/ ٢٠٨ــ٢١٠)، وتمهيد القواعد (٦/ ٣١٠١)

(٤) البديع في علم العربية (١/ ٦٦٠ــ ٦٦٢)

واللام على الندور، وهو الضرب الأوّل، أي: المضارع المثبت المستقبل الواقع جوابا لقسم، كما في الحديث السابق: (لَيَرِدُ عليَّ أقوامٌ أعرفُهم). والصحيح عند السّيوطي "أنه كثير في الشعر، قليل في النثر"(١). وهذا ما إليه أميل؛ لورود السماع به شعرا ونثرا، ثم إنه ليس ثمة مصحِّح يسوغ جوازه في الشعر دون النثر. إن قال قائل لِمَ لا يكون (لَيرد عليَّ أقوامٌ أعرفهم)، كقولهم: اضربنَّ زيدا. وإن شئت قلت: اضْرِب زيدا. وكذلك: هَلْ تنطلقنَّ. وإن شئت قلت: هَلْ تَنْطَلِق. على الخيار؟. أجاب المبرد عن السؤال قائلا: "فإنما ذلك لأنَّ القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال؛ فكرهوا أن يلتبس بما يقع في الحال، فأما الأمر والنهي فيُفصل بينه وبينهما باللام؛ لأنَّ اللام لا تكون في الأمر والنهي وكذلك لا تكون في الاستفهام. وإنما تفصل بالنّون بين القسم وبين هذه الأخبار التي قد تقع في الحال نحو قولك: إنَّ زيدا لَمنطلق؛ لأنَّ حدَّ هذا أن يكون في حال انطلاق. فإذا قلت: واللَّه لينطلقنّ ، علم أنّ الفعل لم يقع"(٢). بهذا يزول الإشكال.

(١) عقود الزّبرجد (١/ ٣٩٣)
(٢) المقتضب (٢/ ٣٣٣ــ٣٣٤)

خاتمة البحث

وبعد هذا التّطواف في رياض أحاديث المصطفى صلّى الله عليه وسلّم، نخلص إلى أهمّ النّتائج التي رصدها البحث، وهي:

- النّحاة المتأخرون وبعض متقدّميهم لم يفصلوا النّص الحديثي عن قواعدهم وأقيستهم في تحليلاتهم الصّرفيّة.

- شروح الحديث النّبوي مليئة بالمادة الصّرفيّة، التي تحتاج إلى مزيد بحث لإبرازها.

- للمعنى الحديثي أثر جليّ في توجيه القاعدة الصّرفيّة .

- الشّاهد الحديثيّ غائب في المؤلّفات الصّرفيّة، مع أنّه يُسْهِم في حلّ الخلاف بين النّحاة.

- ثبت أنه لا إشكال في النّص الحديثي مع القاعدة الصّرفيّة.

- الشّاهد الحديثي يعضُده المسموع الصّحيح الفصيح بما يتّفق والقاعدة الصّرفيّة.

فهرس الشّواهد الحديثيّة:

- "إِنَّ الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ".
- "إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُم يَنْشُرُ سِرَّهَا".
- "أَنَّ النَّبِيَّ ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ نَهَى أَنْ يَشْرِبَ الرَّجُلَ قَائِمًا، قِيلَ: فَالْأَكْلُ، قال: "ذَاكَ أَشَرُّ وَأَخْبَثُ".
- "أَنَّه ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ قال لِبِلَالٍ: حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ".
- "أَنِّي مِنْ أَتْقَاهُم، وأَدَّاهُمْ لِلْأَمانةِ".
- "فِي وُجُوهِ الميَامِينِ".
- "لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ أَشَرُّ مِنْهُ".
- "لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونَنِي، ثُم يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ".
- " لَيْسَ فِي الخَضْرَاوَات صَدَقَةٌ".
- "لَهَذَا عِنْدَ اللهِ أَخْيَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلِ هَذَا".
- "مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ".
- "مَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضِيَاعًا فَإِلَيَّ وعليَّ، ولَا ضَيَاعَ عَلَيْهِ، فَلْيُدْعَ لَهُ وَأَنَا وَلِيُّهُ".

ثبت المصادر والمراجع:

- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، أبو البقاء العكبري الحنبلي، وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالى، محمّد زكي عبد الديم، النّاشر: دار ابن رجب، ط ١، ١٤١٨هـ
- ارتشاف الضّرَب من لسان العرب، لأبي حيّان، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، النّاشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ الطبعة الأوّلى، ١٤١٨هـ،١٩٩٨م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، شهاب الدّين القسطلاني، النّاشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر ـ الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.
- إسفار الفصيح، لمحمد بن علي بن محمد، الهروي، تحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ
- إصلاح غلط المحدثين، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي تحقيق: د. حاتم الضامن، النّاشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، النّاشر: مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت.
- إعراب القرآن، للنحاس، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، النّاشر: منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأوّلى، ١٤٢١هـ.
- إعراب الحديث النّبوي، للعكبري، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار المنارة للنشر والتوزيع ـ جدة السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ه،١٩٨٧م.
- أعلام الحديث، للخطابي ـ تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، النّاشر: جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأوّلى، ١٤٠٩هـ.

o الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد بن عبد الحق اليفرني، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، النّاشر: مكتبة العبيكان، ط١ ، ٢٠٠١م.
o إكمال المعْلِم بفوائد شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض بن موسى تحقيق: د. يحيى اسماعيل، النّاشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ه.
o الأمالي، لابن الحاجب ــ تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ــ النّاشر: دار عمار ــ الأردن ــ دار الجيل ــ بيروت ــ عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
o أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ــ تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ــ النّاشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
o إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، النّاشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
o البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدّين ــ النّاشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة ــ المملكة العربية السعودية ــ الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
o البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، طبع: ١٤٢٠هـ
o تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب النّاشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت: ١٤٣٣هـ
o تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول)، شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ أَبُو جَعْفَر الفهري، تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي، سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

o التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي ــ دار القلم ــ دمشق، ودار كنوز إشبيليا. الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
o تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات النّاشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ــ سنة النشر:١٣٨٧هـ ــ١٩٦٧م.
o التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد اللَّه الوقاد، النّاشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأوّلى ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
o التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، هشام بن أحمد الوقشي، حققه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (مكة المكرمة، جامعة أم القرى)، النّاشر: مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأوّلى، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١م
o تمهيد القواعد بشرح التسهيل، لناظر الجيش ــ تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر ــ النّاشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ــ جمهورية مصر ــ الطبعة الأوّلى، ١٤٢٨هـ.
o تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأوّلى، ٢٠٠١م.
o التوشيح شرح الجامع الصحيح، للسيوطي ــ تحقيق: رضوان جامع رضوان ــ النّاشر: مكتبة الرشد ــ الرياض ــ الطبعة الأوّلى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
o جامع الدروس العربية، للغلاييني ــ النّاشر: المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت ــ الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
o الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، الطبعة الرابعة، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

o جامع المسانيد، لابن الجوزي، تحقيق: د. علي حسين البواب، الناشر: مكتبة الرشد ــ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ
o الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح، تحقيق: د. علي حسين البواب الناشر: دار ابن حزم – لبنان ــ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
o جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الناشر: دار الفكر – بيروت.
o جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي النّاشر: دار العلم للملايين – بيروت ط ١، ١٩٨٧م.
o الحواشي على درة الغواص، لابن برِّي وابن ظفر، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل، بيروت ــ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
o خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، النّاشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
o ديوان الحارث بن حلزة، تحقيق: د. إيميل يعقوب، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ه ــ ١٩٩١م
o ديوان عبد الله بن رواحة، تحقيق: د. وليد قصاب، النّاشر دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠١ه، ١٩٨١م.
o ديوان القطامي، تحقيق: د. محمود الربيعي، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م
o ديوان مالك بن الريب، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، الناشر: مستل من مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١٥،ج١.

o الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، النّاشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١ ، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.
o سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، وآخرين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ
o سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م
o السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
o السنن الكبرى، للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ
o شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله النّاشر: مكتبة الرشد الرياض.
o شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، النّاشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، نشر ١٣٩٤هـ
o شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك، للأشموني، النّاشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأوّلى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
o شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، النّاشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ه، ٢٠٠٠م.
o شرح بلوغ المرام (البدرُ التمام)، للحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المغرِبي، تحقيق: علي بن عبد الله الزبن النّاشر: دار هجر، ط ١، جـ ١ -

٢ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) جـ ٣ - ٥ (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م) جـ ٦ - ١٠ (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

- شرح التسهيل، لابن مالك ـ تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، النّاشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولّى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص، لأحمد بن محمد الخفاجي المصري، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، النّاشر: دار الجيل، بيروت - لبنان ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، النّاشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب، للجوجري ـ تحقيق: نواف الحارثي ـ النّاشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية ـ رسالة ماجستير ـ الطبعة الأولّى، ١٤٢٣هـ.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك ـ تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ـ النّاشر: جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي ـ وإحياء التراث الإسلامي ـ كلية الشريعة ـ والدراسات الإسلامية ـ مكة المكرمة ـ الطبعة الأوّلى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- شرح الكتاب، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي علي سيد علي، النّاشر دار الكتب العلمية بيروت، ط١ ٢٠٠٨م.

o شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، النّاشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض) ط ١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

o شرح مصابيح السنة، لابن الملك، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدّين طالب، النّاشر: إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة الأوّلى، ١٤٣٣ هـ ـ ٢٠١٢م.

o شرح المفصل، لابن يعيش، قدم له: د. إميل بديع يعقوب ـ النّاشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأوّلى، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م.

o شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الطبعة الثانية، ١٣٩٢ه.

o الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، النّاشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

o صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ه، ١٩٩٣م.

o صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

o صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

o صحيح وضعيف سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

o عقود الزّبرجد في إعراب الحديث النبوي، لجلال الدين السّيوطي، تحقيق: الدكتور سلمان القضاة، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م
o عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد بدر الدّين العيني ــ النّاشر: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت.
o غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي النّاشر: دار الفكر – دمشق: ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
o الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، النّاشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
o الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم النّاشر: دار المعرفة – لبنان الطبعة: الثانية.
o فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه، للأسود الغندجاني.
o فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، النّاشر: مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ط ١، ١٩٧١ م.
o الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، النّاشر: دار المعارف – مصر، ١١١٩م.
o قوت المغتذي على جامع الترمذي، أصل الكتاب: رسالة الدكتوراة، للباحث: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، الناشر: جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، عام النشر: ١٤٢٤هـ

o الكتاب، لأبي بشر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، النّاشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
o كتاب الأفعال، لعلي بن جعفر بن علي السعدي، ابن القَطَّاع الصقلي، الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م
o كتاب العين، للخليل ـ تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي ـ دار ومكتبة الهلال.
o الكشاف للزمخشري ـ النّاشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
o الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدّين ـ تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام ـ النّاشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان ـ عام النشر: ٢٠٠٠ م.
o الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن اسماعيل الكوراني ـ تحقيق: أحمد عزو عناية، النّاشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأوّلى، ١٤٢٩هـ
o الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف شمس الدّين الكرماني، النّاشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأوّلى، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
o اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك النّاشر: دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
o اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، للبِرْماوي، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدّين طالب ـ النّاشر: دار النوادر، سوريا ـ الطبعة الأوّلى، ١٤٣٣هـ ـ

o لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، عبد الحق الدّهلوي ــ تحقيق: أ. د. تقي الدّين الندوي ــ النّاشر: دار النوادر، دمشق ــ سوريا ــ الطبعة الأوّلى، ١٤٣٥ هـ ــ٢٠١٤م.

o اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د.عبد الإله النبهان النّاشر: دار الفكر – دمشق، ط ١ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

o المحتسب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. علي النجدي، ود. عبد الحليم، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ــ النّاشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الأوّلى، ١٤٢٠هـ

o مختار الصحاح، للرازي زين الدّين، تحقيق: يوسف الشيخ محمد ــ النّاشر: المكتبة العصرية ــ الدار النموذجية، بيروت ــ صيدا ــ الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ ــ١٩٩٩م.

o مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن نور الدّين الهروي، النّاشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأوّلى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

o المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات النّاشر: جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، الطبعة الأوّلى، ١٤٠٠ ١٤٠٥هـ

o مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م

o مشكلات موطأ مالك بن أنس، لابن السيد البطليوسي تحقق: طه بن علي بو سريح التونسي، النّاشر: دار ابن حزم، لبنان، بيروت، الطبعة الأوّلى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

o مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض ــ نشره المكتبة العتيقة ودار التراث.

o مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ــ الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥
o مصابيح الجامع، محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: نور الدّين طالب ــ النّاشر: دار النوادر، سوريا ــ الطبعة الأوّلى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
o المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي النّاشر: المكتبة العلمية – بيروت.
o المفاتيح في شرح المصابيح، للمُظْهِري الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدّين الزَّيْدَانيُّ، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدّين طالب، النّاشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأوّلى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م.
o المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري ــ تحقيق: د. علي أبو ملحم ــ النّاشر: مكتبة الهلال ــ بيروت ــ الطبعة الأوّلى، ١٩٩٣م.
o المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، النّاشر: عالم الكتب ــ بيروت، الطبعة الأوّلى، ١٩٩٦م.
o معجم القواعد العربيّة في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، عبد الغني الدقر، النّاشر: دار القلم- دمشق ، ط ١، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م.
o منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى (تحفة الباري)، لأبي يحيى زكريا بن محمد، زين الدّين السنيكي، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، النّاشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأوّلى، ١٤٢٦ هـ ــ ٢٠٠٥م.
o الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م

o الميسر في شرح مصابيح السنة، فضل الله بن حسن بن حسين التُّوربشتي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، النّاشر مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
o النحو الوافي، تأليف: عباس حسن ــ النّاشر: دار المعارف ــ الطبعة الخامسة عشرة.
o النَّظْمُ المستعذب فِي تفْسِير غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي، تحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ سَالم، النّاشر: المكتبة التجارية، مكة المكرمة: ١٩٨٨م.
o النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدّين ابن الأثير ــ تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ــ محمود محمد الطناحي ــ النّاشر: المكتبة العلمية ــ بيروت: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
o الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد عثمان، النّاشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
o همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السّيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، النّاشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٤٢٢٩
٢-	Abstract	٤٢٣٠
٣-	المقدمة	٤٢٣١
٤-	المسألة الأولى: جمع الصّفة التي على (أَفْعَل فَعْلَاء) جمع السّلامة	٤٢٣٤
٥-	المسألة الثّانية: (فَعَالٌ وفِعَالٌ) بين المصدر والجمع	٤٢٤٠
٦-	المسألة الثالثة: استعمال (أَفْعَل) بمعنى (فَعَل)	٤٢٤٤
٧-	المسألة الرابعة: صوغ (أَفْعَل) التّفضيل من المبنيّ للمفعول	٤٢٥١
٨-	المسألة الخامسة: صوغ (خَيْر، وشَرّ) على: (أَفْعَل)	٤٢٥٥
٩-	المسألة السّادسة: صوغ (أَفْعَل) التّفضيل من فِعْل رُبَاعِيّ	٤٢٦٠
١٠-	المسألة السّابعة: تكسير (مَفْعُول) على (مَفَاعِيل) بإثبات الياء	٤٢٦٤
١١-	المسألة الثامنة: وقوع المضارع المثبت المستقبل جوابًا للقسم غير مؤكّد بالنّون	٤٢٦٧
١٢-	خاتمة البحث	٤٢٧٣
١٣-	فهرس الشّواهد الحديثيّة:	٤٢٧٤
١٤-	ثبت المصادر والمراجع:	٤٢٧٥
١٥-	فهرس الموضوعات	٤٢٨٧

بحمد الله تعالى